توظيف قواعد المُحَدِّثِين
في ضبط التعامل
مع وسائل التواصل الاجتماعي

إعداد

د/ شهاب الدين محمد أبو زهو

الأستاذ المساعد بقسم الحديث وعلومه
كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا - جامعة الأزهر

توظيف قواعد المحدثين في ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي

شهاب الدين محمد علي أبو زهو
قسم الحديث وعلومه – كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا – جامعة الأزهر – مصر .
البريد الإلكتروني : ShehabElDinAbouZahw.27@azhar.edu.eg

الملخص:

سلط هذا البحث الأضواء الكاشفة على بعض القواعد التي استعملها علماء الحديث النبوي، وأوضح بجلاء إمكانية توظيفها في عملية ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، وقد اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، ومطلبين؛ أولهما: التعريف بقواعد الْمُحَدِّثين، ووسائل التواصل الاجتماعي، وبيان أهمية ضبط عملية نقل الأخبار بواسطتها. والمطلب الثاني: القواعدُ المتعلقة بضبطِ التداولِ للمنشورات ونقلِ الأخبار عبرَ وسائل التواصل الاجتماعي (٦ قواعد مختارة).

المنهج : قام البحث على اتباع المنهج التأصيلي الاستقرائي التحليلي.

الأهداف : هدف البحث إلى تحقيق أهداف عديدة مِن أبرزها: الوقوف على ما ورد في قواعد الْمُحَدِّثين حول ضبط عملية نقل الروايات وبيان أحوال الرواة، وتوظيفها في ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي. وإيجاد الحلول العملية، الواقعية، بأسلوب سهل مبني على القواعد المؤَصَّلة؛ وذلك لمعالجة ظاهرة الاغترار بكل متصدر على وسائل التواصل من غير المؤهلين ولا المتخصصين.

النتائج : حقق البحث نتائج كثيرة غاية في الأهمية، من أهمها: وجوب معرفةُ أحوال الذين يتابِع الناسُ منشوراتهم وما يَبُثونه من أخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة ما يتعلق بأمور الدولة والعلوم المختلفة وخصوصيات الناس؛ لِحِفْظِ فِكْرِ الأمة وثقافتها من الانحراف، وصيانةِ دينِها من التبديل، وحمايةِ هُوِيَّتَها من المسخ، كما أن البحث قد أبرز بجلاء أهمية توظيف قواعد الْمُحَدِّثين في ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي.

التوصيات: نشر هذه البحوث التأصيلية المرتبطة بالواقع المعاصر بأساليب مناسبة لجمهور الناس. ودعوة ذوي التخصصات العلمية المختلفة الشرعية وغيرها إلى توظيف قواعد علومهم في خدمة الواقع وربطها به بأساليب ميسرة؛ حتى يرتفع مستوى التفكير، وتزداد درجة الحذر والاستيثاق من كل معلومة تُعرض عليهم عبر وسائب التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: قواعد – الْمُحَدِّثِين – توظيف – التعامل – وسائل – التواصل – الاجتماعي.

Employing the rules of muhaddithin in controlling dealing with social media

Shihab al-Din Muhammad Ali Abu Zaho
Department of Hadith (Traditions) and its Sciences - Faculty of Fundamentals of Religion and Islamic Propagation in Tanta, Al-Azhar University, Egypt.
Email: ShehabElDinAbouZahw.27@azhar.edu.eg

Abstract:

This research sheds the spotlight on some of the rules used by scholars of the Prophet's hadith (traditions) and clearly explained the possibility of using them in the process of controlling dealing with social media. This research included an introduction, a preamble, and two requirements. The first is Introducing the rules of modernizers, social media and presenting the importance of controlling the process of reporting news with it. The second requirement is the rules related to controlling circulation of publications and the transmission of news via social media (6 selected rules).

The Approach: The research was based on following the authentic, inductive and analytical approach.

Objectives: The research aims to achieve many objectives, the most prominent of which are: To find out what was mentioned in the rules of the scholars of Hadith (Traditions) about controlling the process of transmission of narrations and explaining the status of narrators, and to use them in controlling dealing with social media. Then finding practical and realistic solutions in an easy manner based on

the inherent rules. This is to address the phenomenon of deceit by every unqualified and non-specialized top notch on the social media.

Results: This research achieved many results, the most important of which are: the necessity of knowing the conditions of those who people follow their publications and what they transmit through the social media especially what is concerned with the affairs of the country, the different sciences and people's privacy to maintain the nation's thought and culture from deviation as well as maintaining its religion from substitution and protecting its identity from deformation. Also the researcher has shown the importance of employing the rules of scholars of traditions (Hadiths) in controlling treatment with the social media clearly.

Keywords: Rules – scholars of Hadith - Employment – dealing – methods – social media.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علماء الحديث النبوي قد عُنُوا أيَّما عناية بِسَنِّ القواعد والضوابط التي تضبط عملية رواية الأخبار ونقلها، وتحقق لها الدقة التامة، وتدفع عنها التحريف أو العبث بها، وذلك مبالغةً في حفظِ المنقول من الأخبار وصيانته، ودَرْءِ اعتداءِ ذوي الأهواء عليه، وانتحالِ المبطلين، وتأويلِ الجاهلين، ودَسِّ الكذابين، وقد حفل القرآن الكريم والسُّنة المطهرة بالآيات الكريمة والأحاديث النبوية والآثار المروية عن الأئمة، التي أَسَّس الْمُحَدِّثون من خلالها القواعد الدقيقة والضوابط الشاملة التي تضبط عملية نقد الأخبار، وتَفَقُّد أحوال رواتها ونَقَلَتها، وتمييز مَن يُقبَل خبرُه، ومَن يُرَد، وكان غرضُهم من ذلك صونَ الشريعة وعلومها، لا الطعن في الناس، ومن هنا جاء هذا البحث ليسهم في استلهام قواعد المحدثين واستنطاقها وتوظيفها في حماية المجتمع من الفساد الفكري والثقافي والإعلامي، وضبط عملية تداول المنشورات ونقل الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي ما تركت بيتًا في العالم إلا دخلَتْه، باتت تتهدد المجتمعات بشَرٍّ مستطير، وسميت هذا البحث: "توظيف قواعد المحدثين في ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي"، وكان تناولي له وفق الخطة الآتية:

- **المقدمة**: وفيها عنوان البحث وخطته، وبيان أهمية البحث، وأسباب اختياره، ومشكلته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة.
- **المطلب الأول**: التعريف بقواعد الْمُحَدِّثين، ووسائل التواصل الاجتماعي، وبيان أهمية ضبط عملية نقل الأخبار بواسطتها.
- **المطلب الثاني**: القواعدُ المتعلقة بضبطِ التداولِ للمنشورات ونقلِ الأخبار عبرَ وسائل التواصل الاجتماعي (٦ قواعد مختارة) على النحو الآتي:
- **تمهيد بين يدي القواعد**.

القاعدة الأولى: ليس انتشارُ الخبرِ وتَوَاتُرِه عَبْرَ وسائلَ التواصُلِ دليلًا علَى صحَّتِه في زمانِنا هذا حتى يَسْلَمَ مِن الشبهاتِ والتَّوَاطُؤِ علَى نَشْرِه لأغراضٍ مُعَيَّنةٍ.

القاعدة الثانية: لَا يَثْبُتُ الْخَبَرُ عَنِ قائلِه حَتَّى ينقلَه ثِقَةٌ عَنْ ثِقَةٍ، حَتَّى يَتَنَاهَى الْخَبَرُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى قائلِه، وَلَا يَكُونُ فِيهِمْ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَلَا رَجُلٌ مَجْرُوحٌ، فَإِذَا ثَبَتَ الْخَبَرُ عَنِ قائلِه بِهَذِهِ الصِّفَةِ فإنه يكون محل القَبُول وَالْعَمَل بِهِ.

القاعدة الثالثة: وُجُوب الْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ؛ لِلْكَشْفِ عَنِ الْأُمُورِ وَالْأَحْوَالِ.

القاعدة الرابعة: وُجُوب التَعْرِيفِ بأحوال المشهورين وغيرهم من المتصدرين لبث منشوراتهم في وسائل التواصل حتى تظهر أهليتهم من عدمها لمتابعيهم.

القاعدة الخامسة: اختيار متابعة الأمناء والمتخصصين في مجالاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، والنقل عنهم كلٌّ حسب تخصصه، والابتعاد عن متابعة المغمورين والمجهولين حتى لو كان أمرهم رائجًا عند عوام هذه المواقع.

القاعدة السادسة: عدم الاغترار بمن لم يكن من أهل التخصص فيما يَكْتُب فيه أو يَنشر عنه، وإنْ عُرْف بالصلاح والعبادة.

- **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج والتوصيات المستفادة من البحث.

أهمية البحث:

هذا البحث له أهمية كبرى في عصرنا الراهن يمكننا إيجازها فيما يأتي:

١- بيان أهمية العناية التامة بعملية تداول المنشورات، ونقل الأخبار عبر وسائل التواصل.

٢- إبراز ما تضمنته وتميزت به قواعد الْمُحَدِّثين في مجال نقل الأخبار، وتَفَقُّد أحوال رواتها ونَقَلَتها.

٣- الإسهام في حماية المجتمع من الفساد الفكري والثقافي والإعلامي.

مشكلة البحث:

نشاهد تفاقم ظاهرة بَثِّ المنشورات والأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة، دون تَحَرٍّ ولا تَثَبُّتٍ ولا سؤال عن الناقل للمعلومة وناشر الأخبار، ومدى أهليته والثقة فيه وأمانته في النقل والنشر، ومعرفة صلته بالمادة المنشورة وتخصصه فيها؛ وهذا له أسوأ الأثر في إفساد الثقافات، وتغيير القناعات، والتلاعب بأحكام الدين خاصة، وبقية المبادئ والقيم عامة؛ فانتشرت الأحكام الخاطئة والخرافات المتعلقة بعلوم الدين والشريعة خاصة، وهُتِكَتِ الأسرار المكنونة، باسم حرية النشر الإعلام، وكان أسوأ من ذلك: تفكيك أواصر العلاقات الاجتماعية، وتفتيت نسيج الوطن الواحد، وزعزعة الاعتقاد في كل القيم والمبادئ، وهَزِّ الثقة المتبادلة بين الأفراد والحكام، بالإشاعات والأكاذيب والأراجيف المغرضة،

وتتفرع عن هذه المشكلة الأسئلةُ الآتية:

١- ما مدى خطورة التعامل مع مستخدمي شبكات التواصل دون قواعد مرعية، ولا ضوابط حاكمة؟

٢- ما مدى إمكانية توظيف قواعد الْمُحَدِّثين والاستفادة منها في خدمة قضايا المجتمع؟

٣- ما أهم القواعد الحديثية التي يمكننا استلهامها في استنباط قواعد خاصة تضبط عملية تداول المنشورات ونقل الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

أسباب اختيار البحث:

تتمثل أسباب اختيار البحث في النقاط الآتية:

١- تفشِّي ظاهرة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومتابعة مستخدميها دون أية قواعد ولاضوابط، حتى تَحَوَّل ذلك إلى مشكلة حقيقية تمثل خطرًا داهمًا على المجتمع وتُكَدِّر سِلْمَه.

٢- انتشار ظاهرة الإعجاب بالمتصدرين غير المتخصصين الذين يغرون الشباب بمعسول القول وزُخْرُفه، حت انصرفوا عن العلماء الثقات أهل التخصص في المجالات المتنوعة خاصة الشرعية.

٣- براعة قواعد الْمُحَدِّثين في التصدي لتلك القضية الخطيرة، وأهمية توظيفها ولاستفادة منها في ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي.

٤- الإسهام في توعية أفراد المجتمع بخطورة تداول المعلومات ونقل الأخبار ونشرها دون تَبَيُّنٍ ولا تَثَبُّت؛ حتى يعيش المجتمع في سِلْمٍ وسلام وأمْنٍ وأمان.

أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- إظهار خطورة التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي دون قواعد ولا ضوابط حاكمة.

٢- الوقوف على ما ورد في قواعد الْمُحَدِّثين حول ضبط عملية نقل الروايات وبيان أحوال الرواة، وتوظيفها في ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي.

٣- إبراز الدور العظيم لقواعد الْمُحَدِّثين في حماية المجتمع من العبث الإعلامي والفساد الفكري والثقافي.

٤- إيجاد الحلول العملية، الواقعية، بأسلوب سهل مبني على القواعد المؤَصَّلة؛ وذلك لمعالجة ظاهرة الاغترار بكل متصدر على وسائل التواصل من غير المؤهلين ولا المتخصصين.

منهج البحث:

اتباع المنهج التأصيلي الاستقرائي التحليلي في بحث هذا الموضوع. فأما المنهج التأصيلي، فكان عند تعريف المصطلحات الخاصة بالبحث. وأما المنهج الاستقرائي، فيتمثل في اختيار ما صح من الأحاديث النبوية المتعلقة بالموضوع. وأما المنهج التحليلي، فيتمثل في تدبر الأحاديث النبوية وبيان هداياتها، إلى جانب المنهجية المتبعة في البحوث، مع مراعاة أن مساحة البحث محدودة حسب الشروط المعلنة من طرف الجهة الكريمة المنظمة للجائزة، وبالتالي سوف يختار البحث فقط نماذج من الأحاديث النبوية دون استقصاء الوارد منها في موضوعه.

الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة بالرجوع إلى "الإنترنت"، ومكتبات الجامعات المنشورة عليه، والمنصات الإلكترونية المعنية بنشر الأبحاث العلمية، لم أجد من كتب في هذا الموضوع، فكان هذا البحث جديدًا في مضمونه وترتيبه، بفضل الله تعالى.

المطلب الأول

التعريف بقواعد الْمُحَدِّثين، ووسائل التواصل الاجتماعي، وبيان أهمية ضبط عملية نقل الأخبار بواسطتها.

أولًا: تعريف (قواعد الْمُحَدِّثين):

القواعد لغة: جمع قاعدة، وهي الأساس[1]، وما يقعد عليه الشيء، أي يستقر ويثبت[2]، يطلق معناها على كل ما يدل على الاستقرار والثبوت والتمكن.

وعُرْفًا: (قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها)[3]. ومن مرادفات القاعدة: الضابط[4]، والقانون، وهو مِقْياسُ كلِّ شيءٍ وطَرِيقُه.

---

(١) انظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: ٥، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م (ص: ٢٥٧)، التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي المناوي (المتوفى: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت- القاهرة، ط: ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، (ص: ٤٧).

(٢) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (ص: ٢٦٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٦٦)، وتاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مصطفى حجازي ومجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ت) (٢٤/٣٦).

(٤) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي، (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، (د.ط، د.ت) (٥١٠/٢).

واصطلاحًا: (أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تُتَعَرَّف أحكامُها منه)[١]، والأَصْلُ، وهو: مَا يُبنَى عَلَيْهِ غَيرُه[٢]، والْمِعْيَارُ، وهو الَّذِي يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ[٣].

وأما المحَدِّثون، فإنها جمع مُحَدِّث، وهو: الراوي المكثر من الرواية والاعتناء بالمرويات[٤].

ونستطيع تعريف قواعد المحدثين حسب مراد هذا البحث، أنها: (الأصول والمعايير التي يُبْنى على أساسها بيانُ أحوال الرواة- الناقلون -، والرواية - الأخبار -، وما يتعلق بنَقْدِهما).

ثانياً: تعريف (وسائل التواصل الاجتماعي):

الوسائل: جمع وسيلة وهي فِي الأَصْلِ: مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الشَّيْءِ وَيُتَقَرَّبُ بِه[٥]، وفي استعمال علماء الفنون المختلفة: الأفعال والأقوال والطرق والأدوات والأجهزة والتنظيمات التي يُتوصل بها إلى تحقيق

(١) انظر: التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي (ص: ٢٦٦).
(٢) انظر: تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي (٤٤٧/٢٧).
(٣) انظر: المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح، برهان الدين ناصر بن عبد السيد الْمُطَرِّزِيّ (المتوفى: ٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - سورية، ط: ١، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م، (٩٢/٢ مادة عير).
(٤) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: د/ مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط: ١، ١٤٣١هـ (٨٥/١) مستفادًا من تعريف ابن سيد الناس.
(٥) انظر: تاج العروس للزبيدي (٧٥/٣١).

الأهداف والغايات[1].

التواصل: ضد التصارم والتقاطع، مأخوذ من الوَصْل، وهو: الرسَالَة ترسلها إِلَى صَاحبك[2]. ويقال: اتَّصل فلانٌ بفلانٍ: شكَّل حبل تواصل وعلاقات بينه وبينه، ومأخوذ كذلك من المتابعة، يقال: تواصلتِ الأشياءُ: تتابعت ولم تنقطع. ووسائل الاتصالات: الوسائل التي يتمُّ بها الاتصال بين الأفراد، وأهمها: المكاتبات، والنشرات والإذاعة والتلفزيون[3]، وما استَجَدّ من الوسائل التقنية المعاصرة.

الاجتماعي: مأخوذ من الاجتماع وهو: مزاولة الحياة الاجتماعية وكثرة المخالطة للنَّاس[4].

ويمكننا تعريف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها: (مجموعة من البرامج والتطبيقات والمواقع على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، المستخدمة بواسطة الأجهزة التقنية الحديثة، حسب أسس معينة، بغرض التواصلِ المتنوع بين الناس ومتابعةِ أحوال المجتمع).

---

(١) انظر: معجم مصطلحات العلوم الشرعية (١٧٧٣/٤)، مجموعة مؤلفين، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، ١٤٣٩هـ ٢٠١٧م.

(٢) انظر: تاج العروس للزبيدي (٨٦/٣١).

(٣) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (٢٤٤٩/٣ - ٢٤٥٠)، تأليف: د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط: ١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

(٤) انظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (١٣٥/١)، تأليف: إبراهيم مصطفى وآخرين، مكتبة الشروق الدولية، ط: ٤، (١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م).

ثالثاً: بيان أهمية ضبط عملية نقل الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي:

تعددت وسائل الاتصال، وتنوعت طرق تبادل المعلومات في كل عصر، وما زالت تتطور حتى زماننا الذي نعيشه، وتفجرت فيه ينابيع الثورة المعلوماتية، وبَلَغ التطورُ التكنولوجي والتَّقَني مبلغًا مدهشًا للعقول، وصار الناس يعتمدون في اتصالاتهم وحواراتهم التفاعلية على استخدام شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، عبر برامج وتطبيقات الحاسب الآلي والمحمول والأجهزة التقنية الحديثة، نشأ من خلال ذلك مصطلحٌ يعرف باسم "وسائل التواصل الاجتماعي".

وقد غيَّرَتْ هذه الوسائل طُرق التواصل المعتادة بين الناس، وقَصَّرت المسافات، وقرَّبت بين أفراد الدولة الواحد المترامية الأطراف، بل شعوبِ العالم كلها على اختلاف أجناسها ولغاتها، حتى صارت الكلمة تُكتب أو تذاع صوتيةً أو مصوَّرةً في ساعةٍ مِن ليلٍ أو نهار، فتبلغ الآفاق في لَمْح البصر أو هو أقرب، وقد نتجت عن ذلك آثارٌ إيجابية حميدة، وأخرى سلبيةٌ ذميمة، بناءً على حُسن أو سوء الاستخدام لها.

وقد تنوعت هذه الوسائل وتعددت، وكان لكل منها خصائصها التي تتميز بها، وتَلْقَى القبولَ بين شرائح المتابعين لها، وكان من أشهر تلك الوسائل: (فيس بوك – تويتر – واتساب – الرسائل القصيرة "SMS" – انستجرام – تيليجرام – سناب شات – يوتيوب).

وكما أن لهذه الوسائل آثارَها الطيبة في زيادةِ الوعي بين الناس، وسرعةِ تداولِ المعلومات المهمة، ونشْرِ الثقافات المتنوعة، والتقريبِ بين

الحضارات والشعوب، فإنه قد كان لها آثارٌ خبيثة مدمرة للفرد والمجتمع والدولة، وكان من أبرزها: نقْلُ المعلومات الدينية والسياسية وغيرها، وبثُّ المنشورات والأخبار الشخصية والأسرار الوطنية، والإرجافُ بالإشاعات في صورٍ مرعبة ومُهلكة، كلُّ ذلك دون تَحَرٍّ ولا تَثَبُّتٍ ولا سؤالٍ عن الناقل للمعلومة وناشرِ الأخبار والْمُرسِل لها، ومدى أهليتِه والثقةِ فيه ومصداقيتِه ودِقَّتِه وأمانتِه في النقل والنشر، ومعرفةِ صِلَتِه بالمادة المنشورة أو المنقولة وتَخَصُّصِه فيها؛ فانتشرت الأحكامُ الخاطئة المتعلقة بعلوم الدِّين والشريعة خاصة، والعلومِ المتنوعة الأخرى عامة، حتى سيطرت الخرافاتُ على معتقدات كثيرٍ من الناس باسم الدِّين تارةً، وباسم العلم تارةً أخرى، كما تُتُبعتِ العوراتُ المستورة، وهُتِكتِ الأسرارُ المكنونة، باسْمِ حريةِ النشر الإعلام، وكذلك جَهَرَ أقوامٌ بالإلحاد والفجور، وأَعلنوا الفسقَ والْمُجون، باسْمِ حريةِ الرأي والتعبير، وكان أسوأُ مِن ذلك: تفكيكُ أواصرِ العلاقات الاجتماعية، وتفتيتُ نسيجِ الوطن الواحد، وزعزعةُ الاعتقاد في كلِّ القيم والمبادئ، وهَزُّ الثقة المتبادلة بين الأفراد والحكَّام، بالإشاعات والأكاذيب والأراجيف المغرضة، حتى باتت الدولُ والأوطانُ كبُنْيَانٍ على شَفَا جُرُفٍ هَارٍ يوشك أن تتقَوَّضَ أركانُه في أيَّة لحظةٍ من ليلٍ أو نهارٍ بين عشيةٍ وضُحاها، ما لم تُدركها رحمةُ العزيز الغفار، ثم انتباهُ ويقظةُ الغَيَارَى مِن أبناء هذه الدول والأوطان وسَعْيُهم في الذَّوْد عن حِيَاضِها، ورعايةِ قِيَمِها ومبادئها، وصيانتِها من عوامل الهدم والانحراف.

وقد كانت العناصر التي يقوم عليها التواصل في هذه الوسائل الاجتماعية مكونةً من أربعة: أولها: الْمُرسِل "منشئ الرسالة". وثانيها:

مضمون الرسالة ومحتواها "المنشور، أو التغريدة، أو الصورة، أو مقطع الفيديو". وثالثها: وسيلة الاتصال "التطبيقات التقنية كالفيس بوك". ورابعها: المستقبِل "وهو المتابِع أو المتلَقِّي أو المشاهِد".

وغيرُ خفِيٍّ أن أخطر هذه الأربعة أوَّلُها، وهو "المرسِل" مُنشئ المعلومات ومصدرُها، وصانعُ الأخبار وناقِلُها؛ لأنه الأساس وحَجَرُ الزاوية في عملية البثِّ والنقل، وبلُغَةِ الْمُحَدِّثين هو: "إسنادُ المعلومة" وراويها أو قائلها، وقد يكون معروفًا بالأمانة والثِّقة، ومشهودًا له بالكفاءة والتخصص، أو يكون مجروحًا أو مطعونًا في مصداقيته، أو صاحبَ هوىً عَقَدِيٍّ أو فكريٍّ أو سياسيٍّ أو غيرها، أو مغمورًا مجهول الهُوية لا يَعرفه أحدٌ، ومن هنا جاء هذا البحث متعلقًا بالْمُرسِل: مصدر المعلومة، وصانع الخبر وناقله؛ ليضع بين يدي مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي عددًا من القواعد الرصينة التي تحميهم مِن تَلَقِّي المعلومات والأخبار عن غيرِ أهلِها الثقاتِ المعروفين، اقتباسًا من منهج الْمُحَدِّثين العظيمِ البالغِ الدِّقّة في التعامل مع الرُّواة وناقلي الأخبار، حتى يكون الناس على وعيٍ وهُدىً وبصيرة بما يُمْلَى عليهم بُكرةً وأصيلًا.

إنَّ معرفةَ أحوالِ الذين يتابِع الناسُ منشوراتِهم وما يَبثونه من أخبارٍ عبرَ وسائلِ التواصل الاجتماعي مِن أوْجبِ الواجبات؛ لِحِفْظِ فِكْرِ الأمة وثقافتِها من الانحراف، وصيانةِ دينِها من التبديل، وحمايةِ هُوِيَّتِها من الْمَسخِ، وإنَّ بيانَ حالِ مَن عُرِف بالكذب، وكذا مَن عُرِف بالتخصص والعدالة مِن ذلك الواجبِ أيضًا؛ ليَعْرِف الناسُ حقيقةَ أمرِ مَن يَنقل الأخبارَ إلى الأُمَّة، ويَبُث فيها الأفكارَ عبرَ المنشورات المقروءة والمسموعة

والمرئية، ولولا بيانُ أحوالِ هؤلاء الناس لَتَمكَن أهــلُ الأهــواءِ والإلحــادِ والبدعِ والمنكراتِ مِن السيطرة على عقولِ أبناءِ هــذه الأُمَّــة، والتلاعــبِ بأفكارهم، وتوجيههم نحو المسارات الخاطئة.

وإنما حَمَلَ على إيجابِ معرفةِ أحوالِ مســتخدمي وســائل التواصــل الاجتماعي: النصيحةُ للمسلمين، وليس الطعن على الناس أو الغِيبة، ولِكَي تُعْرَف حقائقُ هؤلاء المتصدِّرون على هذه الوسائل؛ لأنَّ بعضهم أصــحابُ بِدَعٍ، وبعضهم متهَّمون في دِينهم، وبعضهم أصحاب أخطاءٍ فكريةٍ وعلميــةٍ فادحة، وبعضهم أصحابُ مخطَّطاتٍ خبيثة تهدف إلى إثــارة الفــتن وهــدْم الأوطان، فكان إيجابُ بيانِ أحوالهم شفقةً على الــدِّين، وتَثَبُّتًــا، وحمايــةً للعقول والأفكار والأوطان(١).

إنَّ تساهُلَ الكثيرين في نشر المقالات والمقاطع المصوَّرة لكلِّ أحدٍ دون تحَرٍّ ولا بحثٍ عن أهليتِه للنقل عنه؛ كان سببًا في اجتراء كلِّ جاهلٍ علــى أصحاب التخصصات العلمية المختلفة دينية ودنيوية، حتى ذَمَّ العِلمَ وأهلَــه، ومن الرزايا التي ابتليت بها المجتمعات: أنَّ كثرةَ المتابعِين والمعجبين قــد غَرَّتْ كثيرًا من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؛ فتَوَهَّمُــوا أنفسَــهم علماءَ، وظنُّوا أنهم من السادة الفُهَماء، حتى صاروا كمَــا وصَــفَ الإمــام الخطيب البغدادي قومًا مِن أهل زمانِه بأنهم: (تَصَدَّرُوا فِي الْمَجَــالِسِ قَبْــلَ

(١) هذه الفقرة الأخيرة مقتبسة من كتاب: "العلل الصغير" (المطبــوع بــآخر المجلــد الخامس من سنن الترمذي)، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي – بيــروت، لبنــان، ط: ٢، ١٩٧٥م، (ص: ٧٣٩).

الْحِينِ الَّذِي يَسْتَحِقُّونَهُ، وَأَخَذُوا أَنْفُسَهُمْ بِالطَّعْنِ عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي لَا يُحْسِنُونَهُ، إِنْ تَعَاطَى أَحَدُهُمْ رِوَايَةَ حَدِيثٍ فَمِنْ صُحُفٍ ابْتَاعَهَا، كُفِيَ مَئُونَةَ جَمْعِهَا مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ لَهَا وَلَا مَعْرِفَةٍ بِحَالِ نَاقِلِهَا، وَإِنْ حَفِظَ شَيْئًا مِنْهَا خَلَطَ الْغَثَّ بِالسَّمِينِ، وَأَلْحَقَ الصَّحِيحَ بِالسَّقِيمِ، وَإِنْ قُلِبَ عَلَيْهِ إِسْنَادُ خَبَرٍ أَوْ سُئِلَ عَنْ عِلَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِأَثَرٍ؛ تَحَيَّرَ وَاخْتَلَطَ، وَعَبَثَ بِلِحْيَتِهِ وَامْتَخَطَ، تَوْرِيَةً عَنْ مَسْتُورِ جَهَالَتِهِ، فَهُوَ كَالْحِمَارِ فِي طَاحُونَتِهِ)[1].

ومِن أَشَدِّ بَلَايَا وسائلِ التواصل الاجتماعي: أن الْمُبَرَّزين فيها، المشهورين عند متابعيها، وهُم لا يحسُنون شيئًا في العلم الشرعي أو التخصصات العلمية الأخرى، إذا بَيَّن أهلُ الإتقان سوءَ فَهْمِهم، وكَشفوا عن جَهْلِهم، وأظهروا أخطاءَهم، ولم يستطع واحدٌ مِن أولئك المشتهرين في وسائلِ التواصل مجاراةَ أهلِ التخصص العلمي.

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية، للإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية – المدينة المنورة، (ص: ٤) بتصرف.

المطلب الثاني

القواعدُ المتعلقة بضبطِ التداولِ للمنشورات ونقلِ الأخبار عبرَ وسائل التواصل الاجتماعي.

تمهيد بين يدي القواعد:

إن مما يؤكد على أهمية توظيف قواعد الْمُحَدِّثين في ضبط عملية تداول المنشورات ونقل الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي: شيوعَ الكذب وسرعةَ انتشاره في الآفاق بواسطتها، ولعلَّ ذلك ما أراده النبي -ﷺ- حين قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَظْهَرَ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرَ الْكَذِبُ»(١)، وفي رواية: «أُوصِيكُمْ بِأَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ»(٢)،

---

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٢٠٩/٢) برقم: (١٠٨٧٥) بهذا اللفظ جزءًا من حديث، وابن حبان في "صحيحه" كتاب التاريخ، ذكر الإخبار عن تقارب الأسواق وظهور كثرة الكذب عند رفع العلم الذي وصفناه قبل (١١٣/١٥) برقم: (٦٧١٨) بمثله جزءًا من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، وإسناده صحيح؛ رجاله جميعهم ثقات، وقد قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٣٢٧/٧): (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ غَيْرَ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ وَهُوَ ثِقَةٌ).

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٤٥/١) برقم: (١١٥)، و(٦٤/١) برقم: (١٧٩)، والترمذي في "جامعه" في أبواب الفتن عن رسول الله -ﷺ-، باب ما جاء في لزوم الجماعة (٣٨/٤) برقم: (٢١٦٥) بهذا اللفظ، وابن ماجه في "سننه" في أبواب الأحكام، باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد (٤٤٩/٣) برقم: (٢٣٦٣) بنحوه، وابن حبان في "صحيحه" كتاب السير، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من لزوم ما عليه جماعة المسلمين وترك الانفراد عنهم بترك الجماعات (٤٣٦/١٠) برقم: (٤٥٧٦) بنحوه، والحاكم في "مستدركه" كتاب العلم، خطبة عمر -رضي الله عنه- بالجابية =

وفي قصة الرؤيا الطويلة التي قَصَّها النبي -ﷺ- على أصحابه، كان مما رآه: «إِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ، بِيَدِهِ كَلُّوبٌ[1] مِنْ حَدِيدٍ، يُدْخِلُ ذَلِكَ الكَلُّوبَ فِي شِدْقِهِ حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الآخَرِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَئِمُ شِدْقُهُ هَذَا، فَيَعُودُ فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ»، ثم فُسِّرَتْ له -ﷺ- من الملائكة: «أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ، فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالكَذْبَةِ، فَتُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الآفَاقَ، فَيُصْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ»[2].

وقد كنتُ – وما زلتُ – أتعجب من قولِ النبي -ﷺ- المذكورِ في علامات الساعة: «ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ»، وأتساءل: كيف يكون فُشُوُّ الكذب وانتشارُه على أوسعِ نطاق؟ وكيف تَطِيرُ الأُكْذُوبة في أقلَّ من دقيقةٍ فتَعُمَّ الآفَاقَ؟!

حتى عايشْتُ ظهورَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعي، مثل: «الفيس بوك» و«التويتر»، ووسائلَ الإعلام، مثل: «القنوات الفضائية»، فأيقنتُ أن

= (١/١١٤، رقم ٣٨٧) بمثله، جزءًا من حديث عمر، وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ"، وقال الحاكم: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ"، ووافقه الذهبي.

(١) كَلُّوبٌ – بِالتَّشْدِيدِ –: حَدِيدَةٌ مُعْوَجَّةُ الرَّأْسِ. (انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، المكتبة العلمية – بيروت ٤/١٩٥).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" في مواضع كثيرة منها: كتاب الجنائز، باب بعد باب ما قيل في أولاد المشركين (٢/١٠٠، رقم: ١٣٨٦) بهذا اللفظ، وفي كتاب الأدب، باب: قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩] (٨/٢٥، رقم: ٦٠٩٦)، بمثله مختصرا، ومسلم في "صحيحه" كتاب الرؤيا، باب: رؤيا النبي -ﷺ- (٧/٥٨، رقم: ٢٢٧٥) بنحوه مختصرا.

الشيطان وأولياءَه لن يَجِدُوا وسائلَ أنجحَ منها في نشرِ الكذبِ وتزويرِ الحقائق، فَكَمْ مِن عِرْضٍ انتهَكَتْه تلك الوسائلُ شرَّ انتهاكٍ! وكَمْ مِن كِذْبةٍ طارتْ بين الناس بواسطتِها! وكَم مِن إشاعةٍ راجتْ في العالَم بسببِها! وكَم مِن باطلٍ أُلْبِسَ زورًا ثوبَ الحقِّ ببَريقِها!

وهنا ينبغي أن نُورِد التحذيرَ النبويَّ الشديدَ لكلِّ مَن نَشَر مقالًا، أو بثَّ خبرًا، أو أذاع مقطعًا مرئيًّا أو مسموعًا، وكانت المادةُ المنشورة من الأمور الْمَقْبُوحة، فطَارَتْ عنه حتى بَلغت الآفَاقَ، ولم يَعُدْ في إمكانِه التراجعُ عما فَعَل، حيث قال رسول الله -ﷺ-: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، فَيَكْتُبُ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ»(١).

---

(١) أخرجه الترمذي في "جامعه" في أبواب الزهد عن رسول الله -ﷺ-، باب في قلة الكلام (١٤٩/٤) برقم: (٢٣١٩) بهذا اللفظ، والنسائي في "الكبرى" كتاب الرقائق، (٣٧٨/١٠) برقم: (١١٧٦٩) بمثله، وابن ماجه في "سننه" في أبواب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة (١١٣/٥) برقم: (٣٩٦٩) بمثله مطولًا، وأحمد في "مسنده" (٣٤٠٢/٦) برقم: (١٦٠٩٤) بمثله مطولًا، وابن حبان في "صحيحه" كتاب البر والإحسان، ذكر رجاء تمكن المرء من رضوان الله جل وعلا في القيامة بقوله الحق عند الأئمة في الدنيا (٥١٤/١، رقم: ٢٨٠) بمثله مطولًا، والحاكم في "مستدركه" كِتَابُ الْإِيمَانِ، إن الرجل ليتكلم بالكلمة فيكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه (٤٦/١، برقم ١٤١) بمثله، والبغوي في "شرح السنة" (٣١٥/١٤، رقم ٤١٢٥)، من حديث بِلَال بْن الْحَارِثِ الْمُزَنِيّ. وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح"، ووافقه الذهبي، وقال البغوي: "هذا حديث صحيح". ولكن مدار أسانيدهم جميعًا على: عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، وقد قال عنه الحافظ ابن حجر في "التقريب" (ص٤٢٤ رقم ٥٠٨٠): "مقبول"؛ يعني =

ويُستأنس في بيان الخطر العظيم لمواقع التواصل الاجتماعي ووسائلِه: بما ورد عَنْ حُذَيْفَةَ -ﷺ-، قَالَ: «لَيُوشِكَنَّ أَنْ يُصَبَّ عَلَيْكُمُ الشَّرُّ مِنَ السَّمَاءِ حَتَّى يَبْلُغَ الْفَيَافِيَ[1]»! قِيلَ: وَمَا الْفَيَافِي يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْأَرْضُ الْقَفْرُ»[2]، يحتمل هذا الأثرُ أن يكون مِن ضِمن أنواع ذلك الشَّر -والله أعلم-: الأقمارُ الصناعية التي تَبث قنواتِ الشرِّ والرذيلة، ومواقعُ

= حيث يتابَع وإلا فلَيِّن، كما صرّح به في المقدمة، وقد تابعَه موسى بن عقبة -وهو ثقة- كما أخرجه ابن المبارك في "كتاب الزهد" (ص: ٤٩٠، رقم ١٣٩٤) بنحوه، ومن طريق ابن المبارك أخرجه: الطبراني في "المعجم الكبير" (٣٥٦/١ رقم ١١٣٦)، وأبو نعيم في "الحلية" (١٨٧/٨)، والبيهقي في "سننه" في قتال أهل البغي، باب ما على الرجل من حفظ اللسان عند السلطان وغيره (١٦٥/٨)، والبغوي في "شرح السنة" (٣١٥/١٤ رقم ٤١٢٤) وقال البغوي: "هذا حديث صحيح"، وصححه الحافظ في "فتح الباري": (٣١٨/١١).

وله شاهد من حديث أبي هريرة -ﷺ-، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- قال: «إِنَّ العَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ، لاَ يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي جَهَنَّمَ»، أخرجه البخاري في "صحيحه" في الرقاق، باب حفظ اللسان، (١٠١/٨ رقم ٦٤٧٧، و٦٤٧٨)، ومسلم في "صحيحه" في الزهد والرقائق، باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار، (٢٢٩٠/٤ رقم ٤٩، و ٥٠) ولَفْظُه: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهَا يَهْوِى بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»، البخاري بنحوه دون قوله: «وَالْمَغْرِبِ».

(١) الفَيافِيَ: هي البَرارِي الواسِعة، جمع فَيْفاء. (النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٩٦٠/٣).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في "مُصَنَّفِه" كتاب الفتن، من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها (١١٠/١٥ رقم ٣٨٥٥٤)، وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

التواصل الاجتماعي ووسائلُه التي تصل إلى القِفَار وهي الصحاري!

ورُوي في حديث ضعيف: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَصْحَابُ الْأَلْوَاحِ، يُزَيِّنُونَ الْحَدِيثَ بِالْكَذِبِ تَفْصِيلَ الذَّهَبِ بِالْجَوْهَرِ»(١)، ولعلَّ من ضمن المراد بـ: «الألواح» هنا: شاشاتِ التِّلْفَزة، والأجهزةَ اللَّوحِيَّة التي يُزَيِّن أصحابُها الكذبَ والباطلَ للناس بالأفلام والبرامج والرسوم وأشباهها، ويَبثونها عبرَ مواقع التواصل الاجتماعي ووسائلِه.

وقد تتبعتُ حساباتِ ومواقع بعض المتصدرين على وسائل التواصل الاجتماعي، ورصدتُّ أبرز خصائصهم وصفاتهم السيئة، فكان منها ما يأتي:

١- **التعالُم**: حيث تنضح كتاباتهم بالجهل والقصور العلمي، وهم يظنون أنهم يكتبون علمًا صحيحًا.

٢- **ضِيق الأفق**: حيث لا تحتمل عقولهم الضيقةُ التعدديةَ الفكرية والتجديدَ الدعوي وملائمةَ أحوالِ الناسِ والزمانِ والمكانِ في لغةِ الخطابِ

---

(١) أخرجه ابن راهوية في "مسنده" (١/٣٤٠ رقم ٣٣٣) موقوفًا على كعب. وأخرجه ابن وضاح في "البدع" (ص: ١٦٠ رقم ٢٣٥)، من طريق نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ قَالَ: نا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: نا أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَاجِبٍ، عَنْ زِيَادٍ أَوِ ابْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ كَعْبَ الْأَحْبَارِ، به مرفوعًا، وإسناده ضعيف؛ فيه نعيم بن حماد وهو صدوق يخطىء كثيرًا، كما في "تقريب التهذيب" (ص: ٥٦٤)، وأَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَاجِبٍ: صدوق لا بأس به كما قال أبو زرعة الرازي (انظر: تاريخ بغداد للخطيب، ١٥/٣٧٤) دار الغرب الإسلامي)، وشيخ أبي محمد بن حاجب لم أجد له ترجمة، ويضاف إلى هذا أن بقية يدلس تدليس التسوية الذي يلزم له التصريح بالسماع في جميع طبقات الإسناد، ولم يذكر سماعًا بين ابن حاجب وشيخه (انظر: المدلسين لأبي زرعة العراقي، ص: ٣٧ ترجمة رقم ٤) دار لوفاء.

والدعوةِ حسبما يناسب شرائحِ المجتمع المختلفة.

٣- **تحقير جهود الآخرين:** حيث يقفون بالمرصاد لكلِّ مجتهدٍ رَزَقَهُ اللهُ القدرةَ على توصيل الدِّينِ وعلومِه بلُغَةٍ سهلةٍ ميسورةٍ تناسب الأفهامَ والعقولَ والشرائحَ المستهدفةَ، فيَقُوم أولئك الأغرارُ الأغمارُ الْجُهَّالُ بِشَنِّ الحملاتِ الأثيمة -مُغَلِّفِين ذلك كذبًا باسمِ النقدِ والغَيرةِ على جنابِ الدِّين- لهدْمِ كلِّ جُهدٍ يبتغي مرضاةَ الله تعالى على قَدْرِ طاقتِه.

٤- **الطعن في النيات والأعراض:** حيث تَمَلَّكَ الخُبثُ نفوسَهم، والمرضُ قلوبَهم؛ فصاروا يَكِيلُون الاتهامات الجزافية لكلِّ مَن خالَفهم، ولا يَرْعُوُون عن الطعن في أعراض البَريئين والبريئات بأقبح الألفاظ وأشنعها، ولَمْ يَسْلَمْ منهم رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا كبيرٌ ولا صغيرٌ -ولو كان المجني عليهم من حملة القرآن الكريم ومُعَلِّمِي الحديث والسيرة النبوية والعلوم الشرعية وغيرِها- ألَا قَبَّحَ الله أولئك الطاعنين!

٥- **ممارسة الإرهاب الفكري:** حيث لا يرون إلا ذواتِهم في غُرُور واستكبارٍ، ولا يُبْصرون إلا ما تدركه عقولهم القاصرة، بل إنهم يستمسكون بالأوهام والضلالات وهم يحسبون أنها دلائل العلم والحكمة! فيقومون -متآمرين ومتواصِين عَبْرَ كتائبِ صفحاتِهم ومواقعِهم الإلكترونية- بتصويبِ سهامهم المسمومة للنَّيْلِ مِن كلِّ مَن يُقَدِّم خيرًا أو عملًا لا يوافق أهواءهم الخبيثة.

٦- **ضَحَالَة الحصيلة المعرفية وانعدامُ الخبرة العلمية:** حيث إنهم لم يجالسوا العلماءَ الأثباتِ الثقاتِ المتخصصين، ولَمْ يتمنكوا من العلم الشرعي بمعناه الدقيق، فصاروا رؤوسَ جَهالة ودُعاةَ ضلالة!

٧- **التَّأبِّي على الاعتذار إذا ثبتت أخطاؤهم:** حيث إنهم يملؤهم الغُرور والإعجاب النفس، والاعتداد بالرأي، ويسيطر عليهم الاستكبارُ، فيتمادون في إفكهم وطغيانهم!

٨- **التهويل والتهوين:** حيث إنهم يقومون بطريقة شيطانية بتخويفِ الناسِ مِن كُلِّ شيءٍ لا يعجبهم ولا يوافق أهواءَهم، ويُهَوِّنُون مِن شأنِ كُلِّ ذي شأن، ويَحُطُّون مِن قَدْر كلِّ عملٍ يتصف بنوعٍ من الإبداع ولو كان بسيطًا، حسدًا من عند أنفسهم من بعد ما تَبَيَّن لهم الحق.

هذا غيض من فيض من صفاتهم وخصائصهم، وأعتقد أنه لا يخفى ذلك على فِطْنة المتابعين المنصفين لهذه المواقع والوسائل، ولن يَعْدِموا الحصولَ على مئاتِ الأمثلة والنماذج التي تؤيد بقوةٍ وتُبْرَهِن بوضوح على صِدْق ما رصدناه من هذه الصفات والخصائص السابقة.

القاعدة الأولى: ليس انتشارُ الخبرِ وتَوَاتُره عَبْرَ وسائلَ التواصُلِ دليلًا علَى صحَّتِه في زمانِنا هذا حتى يَسْلَمَ مِن الشبهاتِ والتَّوَاطُؤِ علَى نَشْرِه لأغراضٍ مُعَيَّنةٍ.

فالخبر المتواتر في زماننا تحيط به عدةُ شبهاتٍ تَستدعي الحيطةِ التامَّةَ عند تَلَقِّيهِ، والحذرَ البالغَ عند نشْره، إذْ مِن الممكن جدًّا أن يكون كذبًا اتَّفَقَ علَى افترائه عددٌ كبيرٌ مِن بلادٍ شتَّى عَبْرَ وسائلِ التواصلِ الاجتماعي، ويتَلَقَّى متابعوهم هذا الكذبَ بالتصديق تأثُّرًا بخديعة هذه الكثرةِ الزائفة، كما يمكن أن يكون مَصْدَرُ الخبرِ المتواترِ شخصًا واحدًا فقط، له غايةٌ وهدفٌ مِن وراءِ نَشْرِه، ويتلقاه عنه بقيةُ الناسِ في زمنٍ قصيرٍ جدًّا، حيث يصِل إلى ملايين المتابعين في ساعةٍ واحدةٍ كما لا يَخفى علَى المراقبين للنشر

عَبْرَ شبكة الإنترنت، فيَغْتَر به الناسُ ويُصدقونه تأثُّرًا بوَهْمِ الانتشار الواسع في وسائل التواصل الاجتماعي، كما أنَّ الخبر قد يكون رغم تَوَاتُرِه، مُمَنْتَجًا ومنزوعًا مِن سِيَاقِه بواسطة البرامج المتخصصة في ذلك كالْفُوتُوشُوب، ويظنُّ الناسُ أنه حقٌّ وصدقٌ لكثرةِ تَدَاوُلِه!

ويوضح ما ذكرناه أن العلماء قد عرَّفوا الخبر المتواتر الذي يوجب العلمَ والتصديقَ به، أنه: (هُوَ مَا يُخْبِرُ بِهِ الْقَوْمُ الَّذِينَ يَبْلُغُ عَدَدُهُمْ حَدًّا يُعْلَمُ عِنْدَ مُشَاهَدَتِهِمْ بِمُسْتَقَرِّ الْعَادَةِ أَنَّ اتِّفَاقَ الْكَذِبِ مِنْهُمْ مُحَالٌ، وَأَنَّ التَّوَاطُؤَ مِنْهُمْ فِي مِقْدَارِ الْوَقْتِ الَّذِي انْتَشَرَ الْخَبَرُ عَنْهُمْ فِيهِ مُتَعَذِّرٌ، وَأَنَّ مَا أَخْبَرُوا عَنْهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّبْسِ وَالشُّبْهَةِ فِي مِثْلِهِ، وَأَنَّ أَسْبَابَ الْقَهْرِ وَالْغَلَبَةِ وَالْأُمُورِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْكَذِبِ مُنْتَفِيَةٌ عَنْهُمْ، فَمَتَى تَوَاتَرَ الْخَبَرُ عَنْ قَوْمٍ هَذِهِ سَبِيلُهُمْ قُطِعَ عَلَى صِدْقِهِ، وَأَوْجَبَ وُقُوعَ الْعِلْمِ ضَرُورَةً)[1]، وما ليس كذلك من الأخبار المتواترة فلا يمكن الوثوقُ به ولا تصديقُه، كما هي الحالُ في الغالب على ما يتناقَلُه مستخدِموا وسائلِ التواصل الاجتماعي.

القاعدة الثانية: لَا يَثْبُتُ الْخَبَرُ عَنِ قائلِه حَتَّى ينقلَه ثِقَةٌ عَنْ ثِقَةٍ، حَتَّى يَتَنَاهَى الْخَبَرُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى قائلِه، وَلَا يَكُونُ فِيهِمْ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَلَا رَجُلٌ مَجْرُوحٌ، فَإِذَا ثَبَتَ الْخَبَرُ عَنِ قائلِه بِهَذِهِ الصِّفَةِ فإنه يكون محل القَبُول وَالْعَمَل بِهِ[2].

إنَّ نقل الأخبار والأحداث المتعلقة بالعامة والخاصة، وأمور الدينا والدِّين، والعلوم الشرعية وغيرها، قد انتشر انتشارًا سريعًا وواسعًا، دون

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ١٦).
(٢) انظر: المصدر السابق (ص: ٢٠).

تَحَرٍّ عن صفة الناقل، ولا تبيُّنٍ مِن مكانتِه في الثقة والصدق، ومَبْلَغِه من العلم أو الخبر الذي ينقله ويتكلم فيه، وهذا يؤدي إلى ذيوع الأخبار الكاذبة، والإشاعات المغرضة، والعلوم الزائفة، وتحريفِ الحقائق والتلاعب بها، مما يؤثر على الأفراد بإفساد أفكارهم، والأوطانِ بهدمِ بنيانِها، ومِن هنا فإنَّ المبدأ الشرعي الرئيسَ الذي وضعه لنا علماءُ الحديث يستلزم أن نستوثق من الناقل قبل الأخذِ عنه أو تصديقِه فيما جاء به، حتى لا تكون فتنةٌ وفسادٌ كبير، وهذه طائفة من أقوال علماء الحديث تدل على ما ذكرناه، منها: قَالَ مُحَمَّد بْن يَحْيَى الذُّهْلِيُّ[1]: «لَا يَجُوزُ الاحْتِجَاجُ إِلَّا بِالْحَدِيثِ الْمُوصَلِ غَيْرِ الْمُنْقَطِعِ، الَّذِي لَيْسَ فِيهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، وَلَا رَجُلٌ مَجْرُوحٌ»[2]، وعَنْ عُرْوَةَ بن الزبير[3]، أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَسْمَعُ الْحَدِيثَ أَسْتَحْسِنُهُ، فَمَا يَمْنَعُنِي مِنْ ذِكْرِهِ إِلَّا كَرَاهِيَةُ أَنْ يَسْمَعَهُ سَامِعٌ فَيَقْتَدِي بِهِ، أَسْمَعُهُ مِنَ الرَّجُلِ لَا أَثِقُ بِهِ، قَدْ حَدَّثَهُ عَمَّنْ أَثِقُ بِهِ، وَأَسْمَعُهُ مِنَ الرَّجُلِ أَثِقُ بِهِ، قَدْ حَدَّثَهُ عَمَّنْ لَا أَثِقُ بِهِ»[4]. وعَنْ رَبِيعَةَ

(١) مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى أَبُو عَبْدِ اللهِ الذُّهْلِيُّ النَّيْسَابُوْرِيُّ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، الحَافِظُ، البَارِعُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، وَعَالِمُ أَهْلِ المَشْرِقِ، وَإِمَامُ أَهْلِ الحَدِيْثِ بِخُرَاسَانَ، مَاتَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَخَمْسِيْنَ وَمائَتَيْنِ. (انظر: سير أعلام النبلاء ٢٧٣/١٢).

(٢) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٢٠)، بإسنادٍ جَوَّده الدكتور عبد الله الجديع في "تحرير علوم الحديث" (٧٩٣/٢).

(٣) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ أَبُو عَبْدِ اللهِ القُرَشِيُّ، الأَسَدِيُّ، المَدَنِيُّ، الإِمَامُ، عَالِمُ الْمَدِيْنَةِ، الفَقِيْهُ، أَحَدُ الفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ، (ت: ٩٤هـ). (انظر: سير أعلام النبلاء ٤٢١/٤).

(٤) أخرجه الشافعي في "الأم" (١١٢/٦) ومن طريقه: الخطيب في "الكفاية" (ص: ٣٢، ١٣٢) وابنُ عبد البر في "التمهيد" (٣٨/١، ٣٩) وإسناده صحيح.

ابْنِ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ[1]، قَالَ: «مِنْ تَوْدِيعِ الْإِسْلَامِ: الرِّوَايَةُ عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ»[2].

فهذه الآثار السابقة تكشف لنا عن المنهج الأصيل الذي أقامه علماءُ الأُمَّة، من أجل حماية دينِها، وعلومِها من الزائف والدَّخيل الذي يُفسدها، ونحن نبني على ذلك أصولنا في التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي لحماية أوطاننا وشعوبنا من الهجمات الفكرية المضللة التي تهدد أمن المجتمع، وتلوِّث فِكْرَ أبنائه، وتَسْلُخهم من هُوِيَّتِهم ودينهم، وقد اشتملت هذه الآثار وما يدور في فَلَكِها على عدة أمور.

منها: وجوب التَّحَوُّطِ في قبول الأخبار ونقلها فلا تكون إلا موصولة الإسناد إلى قائليها. واشتراطُ المعرفة التامة بناقلِ الخبر فيكون معروفًا بالصدق والأمانة، غير متهَّمٍ في دينِه أو وطَنِيَّتِه واتباعه الهوى، أو العمالة لجهات لها أغراضٌ غير شريفة في نشر الأخبار. وأنَّ خرابَ الأوطان، وضياع الأديان، يكون سريعًا بنشر الأخبار دون تَثَبُّتٍ، وتَلَقِّيها عن غير الثقات، ولا المأمونين. وأن المجهولَ الحالَ يُخْشَى أن يكون فاسقًا، والاحتياطُ لازمٌ. كما قال الإمام ابن عطية[3].

---

(١) رَبِيْعَةُ بنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو عُثْمَانَ القُرَشِيُّ، الإِمَامُ، مُفْتِي الْمَدِيْنَةِ، وَعَالِمُ الوَقْتِ، الْمَشْهُوْرُ بِرَبِيْعَةَ الرَّأْيِ، (ت: ١٣٦هـ). (انظر: سير أعلام النبلاء ٨٩/٦).

(٢) أخرجه: الخطيب في "الكفاية في علم الرواية" (ص: ٣٣)، والسمعاني في "أدب الإملاء والاستملاء" (ص: ٥٦)، ومدار إسناده على محمد بن عبد العزيز بن عمر ابن عبد الرحمن بن عوف، وهو منكر الحديث، كما في ترجمته في "الكامل" لابن عدي (٢٣٩/٦).

(٣) تفسير ابن عطية = المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١٤٧/٥).

القاعدة الثالثة: وُجُوب الْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ؛ لِلْكَشْفِ عَنِ الْأُمُورِ وَالْأَحْوَالِ.

هذه القاعدة دلت عليها أقوالٌ ذواتُ أهمية في التأصيل لها عند السادة الْمُحَدِّثين، نختار منها ما ورد عَنْ طَاوُس بن كَيْسَان أنه قَالَ: جَاءَ بُشَيْرَ ابْنَ كَعْبٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاس، فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاس: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وكَذَا، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَأَنْكَرْتَ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاس: «إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ الله -ﷺ- إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ[1]، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ»[2]. وقال محمد بن سيرين[3]: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ[4]، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»[5]، وهذا القول من ابن سيرين تفسير لقول

---

(١) قال النوويّ -رحمه الله-: هو مثالٌ حسنٌ، وأصل الصعب والذلول في الإبل، فالصعب الْعَسِرُ المرغوب عنه، والذَّلُول السَّهْلُ الطيّب المحبوب المرغوب فيه. فالمعنى: سلك الناس كلَّ مَسْلَك مما يُحمد ويُذمّ. (انظر: "شرح مسلم" ١/٨٠).

(٢) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه"، باب فِي الضعفاء والكذابين ومن يرغب عَنْ حديثهم (١/١٠، رقم ٧).

(٣) الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، أَبُو بَكْرٍ الأَنْصَارِيُّ، البَصْرِيُّ، مَوْلَى أَنَسِ بنِ مَالِكٍ خَادِمِ رَسُوْلِ الله -ﷺ-. (ت: ١١٠هـ). (انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٦٠٦).

(٤) قال القرطبيّ -رحمه الله-: هذه الفتنة يعني بها -والله أعلم- فتنة قتل عثمان -رضي الله عنه-، وفتنة خروج الخوارج على عليّ ومعاوية -رضي الله عنهما-، فإنهم كفّروهما، واستحلّوا الدماء والأموال. (انظر: "المفهم" (١/١٢٢ – ١٢٣).

(٥) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه"، باب فِي أن الإسناد من الدين (١/١١) (بدون ترقيم).

ابن عباس -رضي الله عنهما-. وقَالَ عَبْد اللّه بْن الْمُبَارَكِ[1]: "الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ"[2]. وقال الخطيب البغدادي[3]: «أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِلَّا خَبَرُ الْعَدْلِ، كَمَا أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ الْعَدْلِ، وَلَمَّا ثَبَتَ ذَلِكَ وَجَبَ مَتَى لَمْ تُعْرَفْ عَدَالَةُ الْمُخْبِرِ وَالشَّاهِدِ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُمَا وَيُسْتَخْبَرُ عَنْ أَحْوَالِهِمَا أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِهِمَا، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا هُمَا عَلَيْهِ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى قَوْلِ مَنْ كَانَ بِهِمَا عَارِفًا فِي تَزْكِيَتِهِمَا، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ -ﷺ- بِأَنَّ فِي أُمَّتِهِ مِمَّنْ يَجِيءُ بَعْدَهُ كَذَّابِينَ، فَحَذَّرَ مِنْهُمْ، وَنَهَى عَنْ قَبُولِ رِوَايَاتِهِمْ، وَأَعْلَمَنَا أَنَّ الْكَذِبَ عَلَيْهِ لَيْسَ كَالْكَذِبِ عَلَى غَيْرِهِ، فَوَجَبَ بِذَلِكَ النَّظَرُ فِي أَحْوَالِ الْمُحَدِّثِينَ، وَالتَّفْتِيشُ عَنْ أُمُورِ النَّاقِلِينَ، احْتِيَاطًا لِلدِّينِ، وَحِفْظًا لِلشَّرِيعَةِ مِنْ تَلْبِيسِ الْمَلْحِدِينَ»[4].

وبالنظر في هذه الآثار تتجلى أمامنا الحقائق الآتية التي رسمها لنا سلفنا الصالحون، التي يجدر بنا تطبيقها بحرصٍ بالغ، واهتمامٍ شديد مع وسائل التواصل الاجتماعي:

---

(١) الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، عَالِمُ زَمَانِهِ، وَأَمِيْرُ الأَتْقِيَاءِ فِي وَقْتِهِ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحَنْظَلِيُّ مَوْلاَهُم، ثُمَّ المَرْوَزِيُّ، الحَافِظُ، الغَازِي، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، (ت: ١٨١هـ). (انظر: سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٨).

(٢) أخرجه مسلم في "مقدمة صحيحه"، باب في أن الإسناد من الدين (١٢/١) (بدون ترقيم).

(٣) الإِمَامُ الأَوْحَدُ، العَلاَّمَةُ المُفْتِي، الحَافِظُ النَّاقِدُ، مُحَدِّثُ الوَقْتِ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ عَلِيِّ ابنِ ثَابِتِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مَهْدِيٍّ البَغْدَادِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ، وَخَاتِمَةُ الحُفَّاظِ. (ت: ٤٦٣هـ). (انظر: سير أعلام النبلاء ٢٧٠/١٨).

(٤) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٣، ٣٤).

١- تَرْكُ الاستماعِ إلى الأخبار التي تُنقل عن الأمور التي تتعلق بأمور الدولة والعلوم المختلفة وخصوصيات الناس، وعدم قبولها، وتركُ التحديثِ بها؛ عند عدمِ ثقتِنا بالناقلين، وخوفِنا منهم الزيادةَ والنقصَ فيما يقولونه أو ينقلونه.

٢- الإعراض عمن يُحدِّث بالأحاديث والأخبار التي لا أصلَ لها، وعدمُ استماعها.

٣- قَتَلَة عثمان، والخوارج لَمّا كانوا فُسّاقًا قطعًا، واختلطت أخبارُهم بأخبارِ مَن لم يكن منهم، وَجَبَ أن يُبحَثَ عن أخبارِهم، فتُرَدّ، وعن أخبارَ غيرَهم ممن ليس منهم، فتُقْبَل، ثم يجري الحكم على غيرهم من أهل البدع كذلك(١).

٤- أنه لَمّا جَعل أهلُ العلم الإسنادَ للحديث، وطالبوا كلَّ مَن حَدّثهم بذكرِ إسنادِه قَلَّ تحديثُ الناسِ بالأحاديث الضعيفة والمنكرة، خوفًا من أن يُطالَبوا بالإسناد، فيفتضحوا(٢).

وبناء على ذلك نستطيع أن نقول – من باب الاحتياط – وهو ما تؤيده الآثار السابقة ويشهد له الواقع: إن الأصل في مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي "الكذب والغش والخداع" حتى يثبت العكس، فلا يقرأ أحدٌ لهم شيئًا من منشوراتهم، أو يتداول خبرًا نشروه، أو مقطعًا مرئيًّا أو صوتيًّا أذاعوه، إلا بعد التأكد من هُويَّتهم والتحري عن حقيقتهم، وهذا مبدأٌ معمول به عند نُقَّاد الرُّواة في علم الحديث وغيرهم، وفيما يأتي جملةٌ من المبادئ

(١) انظر: "المفهم" للقرطبي (١/١٢٢ – ١٢٣).

(٢) انظر: قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، للإتيوبي (٢/٨٣).

العامة حول هذا المعنى، منقولة عنهم ينبغي تطبيقها في (عالَم وسائل التواصل الاجتماعي):

١- النَّاسُ لَيْسُوا مَحْمُولِينَ عَلَى الْعَدَالَةِ[١] حَتَّى تَثْبُتَ لَهُمْ، وَذَلِكَ مَعْنًى زَائِدٌ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ[٢]، قال ابن القيم: (قول من قال: "الأصل في الناس العدالة"، كلام مستدرَك، بل العدالة طارئة متجدِّدة، والأصل عدمُها؛ فإن خلافَ العدالةِ مُستَنَدُه جَهْلُ الإنسانِ وظُلْمُهُ، والإنسانُ خُلِقَ جهولًا ظَلومًا، فالمؤمن يكْمُل بالعلم والعدل، وهُمَا جماع الخير، وغيْرُه يَبْقَى على الأصل، أي فَلَيْس الأصلُ في الناس العدالةَ ولا الغالبُ)[٣]. وقال الإمام القرطبي نقلًا عن المهدوي[٤]، في تفسير قوله

---

(١) العدالة كما عرفها الحافظ ابن حجر في "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ت: عتر (ص: ٥٨)": (ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أوفسق أو بدعة)، وقال ابن السَّمْعاني: (لَا بُدَّ فِي الْعَدْلِ مِنْ أَرْبَعِ شَرَائِطَ: الْمُحَافَظَةُ عَلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ وَاجْتِنَابُ الْمَعْصِيَةِ. وَأَنْ لَا يَرْتَكِبَ مِنْ الصَّغَائِرِ مَا يَقْدَحُ فِي دِينٍ أَوْ عِرْضٍ. وَأَنْ لَا يَفْعَلَ مِنْ الْمُبَاحَاتِ مَا يُسْقِطُ الْقَدْرَ ، وَيُكْسِبُ النَّدَمَ. وَأَنْ لَا يَعْتَقِدَ مِنْ الْمَذَاهِبِ مَا تَرُدُّهُ أُصُولُ الشَّرْعِ). (انظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٦/١٥٠).

(٢) تفسير القرطبي (٣/٣٩٥) واستدل القرطبي على هذا بقوله: (لما قال الله تَعَالى: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، دلَّ عَلَى أَنَّ فِي الشُّهُودِ مَنْ لَا يُرْضَى، فَيَجِيءُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ لَيْسُوا مَحْمُولِينَ عَلَى الْعَدَالَةِ... إلخ.

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم (٣/٢٧٣)، ط: دار الكتاب العربي.

(٤) أحمد بن عمّار، أبو العبّاس الْمَهْدَوِيّ، المقرئ، المجوّد، المفسر، النحوي، من أهل المهدية بتونس، من كُتُبه "التفصيل الجامع لعلوم التنزيل"، توفي ٤٤٠هـ. (انظر: =

تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات:٦]، (في الآية دليل على فساد قول مَنْ قَالَ: "إِنَّ الْمُسْلِمِينَ كُلُّهُمْ عُدُولٌ حَتَّى تَثْبُتَ الْجُرْحَةُ"؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِالتَّثَبُّتِ قَبْلَ الْقَبُولِ، وَلَا مَعْنَى لِلتَّثَبُّتِ بَعْدَ إِنْفَاذِ الْحُكْمِ، فَإِنْ حَكَمَ الْحَاكِمُ قَبْلَ التَّثَبُّتِ فَقَدْ أَصَابَ الْمَحْكُومَ عَلَيْهِ بِجَهَالَةٍ)[1].

٢- الْأَصْلُ فِي بَنِي آدَمَ الضَّلَالُ وَالظُّلْمُ وَالْجَهْلُ، وَمُجَرَّدُ التَّكَلُّمِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لَا يُوجِبُ انْتِقَالَ الْإِنْسَانِ عَنْ الظُّلْمِ وَالْجَهْلِ إلَى الْعَدْلِ[2]، أما الْجَهْلُ والظُّلْمُ: فلقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٨]، ﴿وَحَمَلَهَا ٱلۡإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا﴾ [الأحزاب:٧٢]، وأما الضلال: فلحديث أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ -ﷺ- فِيمَا رَوَى عَنِ اللهِ -ﷻ- أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ»[3]. وقال ابن تيمية: (مَنْ يَقُولُ: "الْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِينَ الْعَدَالَةُ": فَهُوَ بَاطِلٌ)، ثم ساق الكلام السابق، وهذا كله يدخل في تأويل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ

= تاريخ الإسلام: ٥٩٨/٩، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم - المخطوطات والمطبوعات: ٣٧٤/١، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر: ٥٢/١).

(١) تفسير القرطبي (٣١٣/١٦).

(٢) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢١٨/٥)، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥٧/١٥)، بدائع الفوائد لابن القيم (٣/ ٢٧٣)، ط: دار الكتاب العربي.

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (١٦/٨) برقم: (٢٥٧٧).

ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ **[الحجرات:٦]، ومن هنا وجب الاحتياط التام عند قبول الأخبار عبر وسائل التواصل أو إعادة نشرها، وينبغي أن نكون مثل سيدنا عليٍّ -رضي الله عنه- وهو في زمان الصدق، فقد كان يستحلف من يروي له خبرًا، وورد عنه أنه قال: (إِذَا حَدَّثَنِي أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ -ﷺ- اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ)(١)، قال الخطيب البغدادي: (ومعلوم أنه كان يحدثه المسلمون ويستحلفهم مع ظهور إسلامهم، وأنه لم يكن يستحلف فاسقًا ويقبل خبره، بل لعله ما كان يقبل خبر كثير ممن**

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" في كتاب الصلاة، باب في الاستغفار، (٥٦١/١) برقم: (١٥٢١) بهذا اللفظ، والترمذي في "جامعه" في أبواب الصلاة عن رسول الله -ﷺ-، باب ما جاء في الصلاة عند التوبة (٤٣١/١) برقم: (٤٠٦) بنحوه. وأيضًا في أبواب تفسير القرآن عن رسول الله -ﷺ-، باب ومن سورة آل عمران (١٠٧/٥) برقم: (٣٠٠٦) بمثله. والنسائي في "الكبرى" في كتاب عمل اليوم والليلة، ما يفعل من بلي بذنب وما يقول (١٥٨/٩) برقم: (١٠١٧٨) بمثله. وابن ماجه في "سننه" في أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في أن الصلاة كفارة (٤٠٣/٢) برقم: (١٣٩٥) بنحوه. وأحمد في "مسنده" (٣/١) برقم: (٢)، بنحوه. وابن حبان في "صحيحه" في كتاب الرقائق، ذكر مغفرة الله -جل وعلا- للتائب المستغفر لذنبه إذا عقب استغفاره صلاة (٣٨٩/٢) برقم: (٦٢٣) بنحوه. وقال الترمذي في الموضع الأول: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"، ووافقه الحافظ الذهبي في "تذكرة الحافظ" (١١/١)، وصححه ابن حبان، وجودَّ إسناده الحافظ ابن حجر في "التهذيب" (٢٦٨/١ ط الهند)، ومال إلى تصحيحه المزي في "تهذيب الكمال" (٥٣٤/٢)، والأظهر والله أعلم، أنه حسن؛ فإن في إسناده أسماء بن الحكم، وهو "صدوق" كما قال الحافظ في "تقريب التهذيب" (ص: ١٠٥).

يستحلفهم مع ظهور إسلامهم، وبَذْلِهم له اليمينَ، وكذلك غيرُه من الصحابة روى عنهم أنهم ردُّوا أخبارا رُويت لهم، ورواتُها ظاهرُهم الإسلام، فلَم يُطعن عليهم في ذلك الفعل ولا خولفوا فيه، فدل على أنه مذهب لجميعهم، إذْ لو كان فيهم من يذهب إلى خلافِه لَوَجَب بمستقَرِ العادة نقلُ قوله إلينا، ويدل على ذلك أيضًا إجماعُ الأمة على أنه لا يكفي في حالة الشهود على ما يقتضي الحقوق إظهارُ الإسلام دون تأملِ أحوالِ الشهود واختبارِها، وهذا يوجب اختبارَ حالِ المخبِر عن الرسول الله -ﷺ- وحالَ الشهود لجميع الحقوق، بل قد قال كثير من الناس: إنه يجب الاستظهار في البحث عن عدالة المخبْرِ بأكثر مما يجب في عدالة الشاهد، فثَبَتَ بما ذكرناه أن العدالة شيء زائد على ظهور الإسلام يحصل بتتبع الأفعال واختبار الأحوال، والله أعلم)[1].

وقال أيضًا: (لا نعلم الصحابة قبلوا خبر أحد إلا بعد اختبار حاله، والعلم بسداده واستقامة مذاهبه وصلاح طرائقه)[2].

القاعدة الرابعة: وُجُوبِ التَعْرِيفِ بأحوال المشهورين وغيرهم من المتصدرين لبث منشوراتهم في وسائل التواصل حتى تظهر أهليتهم من عدمها لمتابعيهم.

هذه القاعدة لها أهميتها البالغة ولا نجد أحسن من الإمام مسلم، ليجَلِّيها إذْ يقول: (وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمْ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذْ

(١) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٨٣).
(٢) المصدر السابق (ص: ٨٢).

الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ أَوْ تَرْهِيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ؛ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا، وَلَعَلَّهَا أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا)[1].

وقال الخطيب البغدادي: «أَهْلُ الْعِلْمِ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجِبُ قَبُولُهُ إِلَّا مِنَ الْعَاقِلِ الصَّدُوقِ الْمَأْمُونِ عَلَى مَا يُخْبِرُ بِهِ، وَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْجَرْحِ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ صَدُوقًا فِي رِوَايَتِهِ»[2]، ثم استدل الخطيب بحديث أم المؤمنين عَائِشَةُ -رضي الله عنها-، أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ -ﷺ- فَقَالَ: «ائْذَنُوا لَهُ، فَبِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرِ، أَوْ بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ» فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ الْقَوْلَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْتَ لَهُ الَّذِي قُلْتَ فَلَمَّا دَخَلَ أَلَنْتَ لَهُ الْقَوْلَ! قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ وَدَعَهُ أَوْ تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ فُحْشِهِ»، فَفِي قَوْلِ النَّبِيِّ -ﷺ- لِلرَّجُلِ: «بِئْسَ رَجُلُ الْعَشِيرَةِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ إِخْبَارَ الْمُخْبِرِ بِمَا يَكُونُ فِي الرَّجُلِ مِنَ الْعَيْبِ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْعِلْمُ وَالدِّينُ مِنَ النَّصِيحَةِ لِلسَّائِلِ لَيْسَ بِغِيبَةٍ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ غِيبَةً لَمَا أَطْلَقَهُ النَّبِيُّ -ﷺ- وَإِنَّمَا أَرَادَ بِمَا ذَكَرَ فِيهِ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- أَنَّ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ الْحَالَةَ الْمَذْمُومَةَ مِنْهُ وَهِيَ الْفُحْشُ فَيَجْتَنِبُوهَا، لَا أَنَّهُ أَرَادَ الطَّعْنَ عَلَيْهِ وَالثَّلْبَ لَهُ، وَكَذَلِكَ أَئِمَّتُنَا فِي الْعِلْمِ بِهَذِهِ الصِّنَاعَةِ، إِنَّمَا أَطْلَقُوا الْجَرْحَ فِيمَنْ لَيْسَ بِعَدْلٍ

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/٧٨).
(٢) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٨).

لِئَلَّا يَتَغَطَّى أَمْرُهُ عَلَى مَنْ لَا يَخْبُرُهُ، فَيَظُنُّهُ مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ فَيَحْتَجُّ بِخَبَرِهِ، وَالْإِخْبَارُ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ إِذَا كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا يَكُونُ غِيبَةً[1].

فيجب التعريفُ بمن يبثون منشوراتهم في وسائل التواصل الاجتماعي، وبيانُ أحوالهم من حيث أهليتهم لما ينشرونه من عدمها؛ وذلك ليتميز غير المتخصصين فيُجتَنَبَ النقل عَنْهُمْ، وَيُعْدَلَ عَن تداول منشوراتهم، خاصة مَن يتكلمون في أمور الدين والشريعة، فإنهم أَوْلَى وأحقُّ بإظهار أحوالهم؛ لأن السكوت عن إظهارها وكشْفِها يؤدي إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام، وإلى الفساد في شريعة الإسلام. وقد وَضَّحَ علماء الحديث وأئمته أن هذا البيان من الأمانة التي أُمرنا بأدائها، والنصيحة الواجب علينا القيام بها، وبيان الحق وتمييزه عن الباطل، ومن الأمثلة على ذلك قَولُ ابْنِ الْمُبَارَكِ: «الْمُعَلَّى ابْنُ هِلَالٍ هُوَ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْحَدِيثُ يَكْذِبُ». فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الصُّوفِيَّةِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَغْتَابُ؟! قَالَ: «اسْكُتْ، إِذَا لَمْ نُبَيِّنْ كَيْفَ يُعْرَفُ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ؟!»، أَوْ نَحْوَ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ[2]، وقَالَ مُحَمَّدَ بْنَ بُنْدَارٍ السَّبَّاكَ الْجُرْجَانِيَّ[3]: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: إِنَّهُ لَيَشْتَدُّ عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ: فُلَانٌ ضَعِيفٌ، فُلَانٌ كَذَّابٌ! فَقَالَ أَحْمَدُ: «إِذَا سَكَتَّ أَنْتَ، وَسَكَتُّ أَنَا، فَمَتَى يَعْرِفُ الْجَاهِلُ

(١) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ٣٨).

(٢) أخرجه: الخطيب في "الكفاية" (ص: ٤٥)، والبيهقي في " المدخل إلى علم السنن" (٣٣٨/١) بإسناد صحيح.

(٣) هو أحد من روى عن الإمام أحمد بن حنبل. (انظر: طبقات الحنابلة: ٢٨٧/١. تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة: ٣١٨/١).

الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ؟»[1].

هذه النصوص وغيرها تظهر موضوعية نُقاد الحديث – رحمهم الله تعالى– حيث كانوا لا يَسْتَحِلُّون السكوتَ عن بيان أحوال الرواة، ويَرَوْن وجوبَ الفحصِ عنهم والبحثِ عن أحوالهم، وذلك لأن الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليلٍ أو تحريمٍ، أو أَمْرٍ أو نَهْيٍ، أو ترغيبٍ أو ترهيبٍ، فإذا لم يُبَيَّن حالُ رواةِ هذه الأخبار كان غشًّا لعَوَامِّ المسلمين، كما أن هذا الفحص والبحث يدخل في باب النصيحة للمسلمين؛ ليميزوا الثقاتِ من الضعفاء وأصحابِ البدع والأهواء. وباب التثبت وحمايةِ الدين، وتمييزِ ما يجب قبولُه من السُّنَن مما لا يجوز قبولُه، وما أَبْدَعَ قول ابن تيمية عن بيان حال الرواة أنه: (مِنْ جِنْسِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ إذْ تَطْهِيرُ سَبِيلِ اللَّهِ وَدِينِهِ وَمِنْهَاجِهِ وَشِرْعَتِهِ وَدَفْعِ بَغْيِ هَؤُلَاءِ وَعُدْوَانِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْلَا مَنْ يُقِيمُهُ اللَّهُ لِدَفْعِ ضَرَرِ هَؤُلَاءِ لَفَسَدَ الدِّينُ وَكَانَ فَسَادُهُ أَعْظَمَ مِنْ فَسَادِ اسْتِيلَاءِ الْعَدُوِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ؛ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إذَا اسْتَوْلَوْا لَمْ يُفْسِدُوا الْقُلُوبَ وَمَا فِيهَا مِنْ الدِّينِ إلَّا تَبَعًا، وَأَمَّا أُولَئِكَ فَهُمْ يُفْسِدُونَ الْقُلُوبَ ابْتِدَاءً)[2]، ولا تَقِلُّ حماية الأوطان عن حماية الدين، بل هي جزء من الدين، إذْ لا تقوم للأمة نهضة، ولا ترتفع لها راية، إلا إذا سَدَّتْ منفذ تضليل الشعوب بالأخبار الزائفة، والإشاعات المغرضة، والعلوم المحرَّفة، التي يقوم على نشرها قومٌ لا خلاق لهم، ولا غاية يهدفون إليها إلا هدم

(١) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص: ٤٦)، و"الجامع لأخلاق الراوي" (٢/٢٠٢ رقم: ١٦١٧) بإسناد صحيح.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/٢٣١).

الأوطان، وزعزعة أمنها، وتقويض مجتمعاتها، لتسهل لهم السيطرة عليها، وتحقيق مطامعهم، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

القاعدة الخامسة: اختيار متابعة الأمناء والمتخصصين في مجالاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، والنقل عنهم كلٌّ حسب تخصصه، والابتعاد عن متابعة المغمورين والمجهولين حتى لو كان أمرهم رائجًا عند عوام هذه المواقع.

من المعلوم أن كثرة المنشورات على صفحات التواصل الاجتماعي تبلغ حدًّا لا يوصف على مدار الدقيقة، فإنْ شَغَلَ الإنسان نفسه بالمتابعات العشوائية دون تمييزٍ بين الغَث والسمين، فإنه سوف يهدر وقته فيما لا فائدة منه ولا طائل من ورائه، فضلًا عن أنه سوف يحرم نفسه من المتابعة الجادة المثمرة التي تفيده في دينه ودنياه، وتسهم في تنمية مهاراته، وبناء شخصيته.

لقد أمسَتْ أحكام الدِّين -في زماننا- كلأً مباحًا لكل مِّن هَبَّ ودَبَّ، وصار الناس كأنهم كلهم علماء بالأحكام الشرعية، كلٌّ واحدٍ يفتي حسب هواه ومزاجه وما يستحسنه عقله الفارغ، حتى أنَّ بعض من يُظْهرون التَّدَيُّن بشعائر الإسلام، ويتحلون ببعض مظاهره قد ارتقوا مُرْتَقىً صعبًا، وتَسَوَّرُوا محراب العلم الشرعي، وظنوا -حماقةً- أنهم قد أحاطوا بالدين علمًا، وصاروا يفتون الناس فضَلُّوا وأضلوا! وصدق رسول الله -ﷺ- إذ أخبرنا فقال: (إِنَّ اللهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا)[1]، وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم (٣١/١) برقم: (١٠٠) بهذا اللفظ، ومسلم في "صحيحه" كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٦٠/٨) برقم: (٢٦٧٣) بمثله.

رَسُولُ اللهِ -ﷺ-: "إِنَّ أَمَامَ الدَّجَّالِ سِنِينَ خَدَّاعَةً، يُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيَتَكَلَّمُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ". قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: "الْفُوَيْسِقُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ"(١)، وفي رواية: "السَّفِيهُ يتكلم في أَمْر العامة"(٢).

ومن أقوال الْمُحَدِّثين البارزة في بيان هذه القاعدة: قَالَ شُعْبَةَ: «خُذُوا

---

(١) أخرجه عبدالله في "زوائده على المسند" (٢١/٢٤-٢٥ برقم ١٣٢٩٩)، وأبو يعلى في مسنده (٦/٣٧٨ رقم ٣٧١٥) من طريق عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ محمَّد ابْنِ إسحاق، عن عبد الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -ﷺ-، فذكره، ولفظ أبي يعلى، بنحوه. وهذا الإسناد رواته ثقات، لولا عنعنة ابن إسحاق وهو مدلس. وقد صرح محمَّد بن إسحاق بالتحديث عند البزّار كما في "كشف الأستار" (٤/١٣٢)، ولهذا قال الهيثمي في المجمع (٧/٢٨٤): "رواه البزّار وقد صرح ابن إسحاق بالسماع من عبد الله بن دينار وبقية رجاله ثقات". وله طريق أخرى عند أحمد (٢١/٢٤-٢٥ رقم ١٣٢٩٨)، وعليه فإن الحديث صحيح بهذا الإسناد إن شاء الله، ويشهد له حديث أبي هريرة الآتي.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢/٢٩١)، وابن ماجة في "سننه" كتاب الفتن، باب شدة الزمان (٢/١٣٣٩ رقم ٤٠٣٦)، والحاكم في المستدرك (٤/٤٦٥ - ٤٦٦) كلهم من طريق عبد الملك بن قدامة الجمحي، عن إسحاق بن بكر بن أبي الفرات -وينسب إلى جده، فيقال: ابن أبي الفرات- عن سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -ﷺ-، به. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. ولكن الإسناد ضعيف، فيه عبد الملك بن قدامة الجمحي، وهو ضعيف. وفيه إسحاق بن أبي الفرات قال الذهبي في "الكاشف" (١/٦٤)، وابن حجر في "التقريب" (ص ١٠٢): مجهول، وصحّحه الشيخ أحمد شاكر في المسند (١٥/٣٧-٣٨). ولكنه يرتقي إلى الحسن بالشاهد السابق عن أنس -ﷺ-، والله أعلم.

الْعِلْمَ مِنَ الْمُشْتَهَرِينَ»[١]، وقَالَ مَالك بْن أَنَس: «لَا أَكْتُبُ إِلَّا عَنْ رَجُلٍ يَعْرِفُ مَا يَخْرُجُ مِنْ رَأْسِهِ»[٢]، وقال عبدالله بن عون[٣]: «لَا نَكْتُبُ الْحَدِيثَ إِلَّا مِمَّنْ كَانَ عِنْدَنَا مَعْرُوفًا بِالطَّلَبِ»[٤]، والحقيقة المؤلمة بل المخزية أن الجهل بالدِّين قد صار عِلْمًا يتلقاه الناس ويتوارثونه، ويدعو بعضُهم بعضًا إليه، وتتجلى حقيقة ذلك الجهل المتفشي في كثير من المظاهر السلبية، مثل: التعالُم، وادعاء المعرفة بالدين وأحكامه ممن لا يميزون بين الاسم والفعل، ولا يفرقون بين الحلال والحرام، والافتئات على العلماء في تخصصاتهم، والاعتقاد بأن أحكام الدِّين مجرد استحسان لما يميل إليه القلب ولو خالف صريح القرآن وصحيح السُّنة وفتاوى فقهاء الْمِلَّة، وظهرت الأهواء الفاسدة والآراء الضالة التي يعجب بها أصحابها، ورؤوس الضلالة وشيوخها، وانتشر تقليد الآخرين في جهالاتهم لمجرد كونهم أصدقاء على صفحات التواصل الاجتماعي وجميعهم شركاء في بث الجهل ونشره في المجتمع.

---

(١) أخرجه: الخطيب في "الكفاية" (ص: ١٦١)، وفي إسناده من لم أعرفه وهو: أحمد ابن بكر القصير.

(٢) أخرجه الخطيب في "الكفاية" (ص: ١٦٩)، وفي إسناده: خلف بن محمد الخيام، وهو ضعيف كما في "ميزان الاعتدال" (٦٦٢/١).

(٣) الإِمَامُ، القُدْوَةُ، عَالِمُ البَصْرَةِ، أَبُو عَوْنٍ الْمُزَنِيُّ مَوْلاَهُم، البَصْرِيُّ، الحَافِظُ، (ت: ١٥٠هـ). (انظر: سير أعلام النبلاء ٣٦٤/٦).

(٤) أخرجه ابنُ أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٢٨/١/١) والرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص: ٤٠٥) وابنُ عدي في "الكامل" (٢٥٧/١) والخطيب في "الكفاية" (ص: ١٦١) وإسناده حسن، فإن في إسناده: أيوب بن واصل، وحديثه في عداد الحسن كما أشار إليه الذهبي في "ميزان الاعتدال" (٢٩٥/١).

ونتيجةً لِمَا سبق صار الجهل عِلْمًا فاشيًا في الناس، يظنون أنه الحق، وما عداه هو الباطل والضلال والتطرف والتعصب والتزمت والتضييق على عباد الله، وتبغيض الناس في الدِّين، وادعاء النطق باسم الله، والوصاية على الدين! وصَدَق سيدنا رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- حين أخبرنا أنَّ «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ»(١)، وقد ورد أنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَقَالَ: «أَنْ يُلْتَمَسَ الْعِلْمُ عِنْدَ الْأَصَاغِرِ»(٢)، وقِيلَ لِابْنِ الْمُبَارَكِ: مَنِ

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل (٢٧/١) برقم: (٨٠) بهذا اللفظ، ومسلم في "صحيحه" كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن فِي آخر الزمان (٥٨/٨) برقم: (٢٦٧١) بلفظه.

(٢) أخرجه ابن المبارك في "الزهد" (٢٠/١ رقم ٦١)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٣٦١/٢٢ رقم ٩٠٨) واللفظ له، وفي "الأوسط" (١١٦/٨ رقم ٨١٣٦)، اللالكائي في "اعتقاد أهل السنة" (٨٥/١ رقم ١٠٢)، وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (٨٤٨/٤ رقم ٤٣٥)، وابن عبدالبر في "جامع بيان العلم وفضله" (٦١٢/١ رقم ١٠٥١)، وقال الهيثمي في "المجمع" (١٣٥/١): (رواه الطبراني في "الأوسط" و"الكبير"، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف)، وهو كما قال، لكنّه لم ينفرد به بل تابعه سعيد بن أبي أيوب المصري عن بكر بن سوادة عن أبي أمية به. أخرجه الخطيب في "أخلاق الراوي" (١٥٩) من طريق سويد بن سعيد الهروي ثنا عبدالله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب به. وسويد ذكره النسائي في "الضعفاء" وقال: ليس بثقة، وقال الترمذي في "العلل": (ذكر البخاري سويد بن سعيد فضعفه جدًّا وقال: كان ما لقن شيئا لقنه، وضعّف أمره، وقال ابن المديني: ليس بشيء). وضعفه ابن حبان أيضا وغيره، وقواه بعضهم. ولكن يمكن أن يقال: هذا إسناد جيد أو حسن؛ لأن حديث ابن لهيعة صحيح إذا كان من رواية أحد العبادلة عنه وابن المبارك منهم، كما اختاره جماعة من النقاد في حال ابن لهيعة، ولذلك قال الحافظ المقدسي عقبه في "نهاية المراد من كلام خير العباد" (٦٩/٢): "إسناده حسن".

الْأَصَاغِرُ؟ قَالَ: «الَّذِينَ يَقُولُونَ بِرَأْيِهِمْ»[1]، أي: ليسوا بالمتخصصين، وصَدَق سيدنا عبدالله بن مسعود حين نبَّأنا بهذه الحقيقة الْمُرَّة وحذرنا من فتنتها فقَالَ: "كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا لَبِستْكُمْ فِتْنَةٌ يَهْرَمُ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَيَرْبُو فِيهَا الصَّغِيرُ، وَتُتَّخَذُ سُنَّةٌ مُبْتَدَعَةٌ يَجْرِي عَلَيْهَا النَّاسُ[2]، فَإِنْ غَيَّرْتَ يَوْمًا قِيلَ: هَذَا مُنْكَرٌ"، قَالُوا: وَمَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: «إِذَا ذَهَبَتْ عُلَمَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ جُهَلَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ قُرَّاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ فُقَهَاؤُكُمْ، وَكَثُرَتْ أُمَرَاؤُكُمْ، وَقَلَّتْ أُمَنَاؤُكُمْ، وَالْتُمِسَتِ الدُّنْيَا بِعَمَلِ الْآخِرَةِ، وَتُفُقِّهَ لِغَيْرِ الدِّينِ»![3]، وقَالَ أيضًا: «لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ عَامٌ إِلَّا وَهُوَ شَرٌّ مِنَ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ. أَمَا إِنِّي لَسْتُ أَعْنِي عَامًا أَخْصَبَ مِنْ عَامٍ، وَلَا أَمِيرًا خَيْرًا مِنْ أَمِيرٍ، وَلَكِنْ عُلَمَاؤُكُمْ وَخِيَارُكُمْ وَفُقَهَاؤُكُمْ يَذْهَبُونَ، ثُمَّ لَا تَجِدُونَ مِنْهُمْ خَلَفًا، وَيَجِيءُ قَوْمٌ يَقِيسُونَ الْأُمُورَ بِرَأْيِهِمْ»![4].

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦١٢/١ رقم ١٠٥٢) بإسناد حسن كما في الهامش السابق.

(٢) أي: يجعل الناس جهلهم وباطلهم هو العلم والحق، ويحاكمون الناس على هذا الأساس الموهوم.

(٣) أخرجه الدارمي في "مسنده" مقدمة المؤلف، باب تغير الزمان وما يحدث فيه (٢٧٨/١) برقم: (١٩١و١٩٢)، وعبد الرزاق في "مصنفه" كتاب الجامع، باب الفتن (٣٥٩/١١) برقم: (٢٠٧٤٢)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" كتاب الفتن، من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها (٤٩/٢١) برقم: (٣٨٣١١)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦٥٤/١ رقم١١٣٥)، والحاكم في "مستدركه" كتاب الفتن والملاحم، ذكر فتنة يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير (٥١٤/٤) برقم: (٨٦٦٥)، وقال الذهبي: "صحيح على شرط البخاري ومسلم".

(٤) أخرجه الدارمي في "مسنده" مقدمة المؤلف، باب تغير الزمان وما يحدث فيه =

وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رضي الله عنهما- أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَا يَزَالُ عَالِمٌ يَمُوتُ، وَأَثَرٌ لِلْحَقِّ يَدْرُسُ[1]، حَتَّى يَكْثُرَ أَهْلُ الْجَهْلِ، وَيَذْهَبُ أَهْلُ الْعِلْمِ، فَيَعْمَلُونَ بِالْجَهْلِ، وَيَدِينُونَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَيَضِلُّونَ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ»[2].

أصناف المتصدرين غير المتأهلين للكلام في أمور الدين وأمور الدنيا في وسائل التواصل:

تتبعتُ الْمُتَصَدِّرين غير المتأهلين في زماننا ممَّن يكتبون على صفحات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت، فوجدتُ أصناف الهدَّامين منهم على النحو الآتي، نوردهم لمعرفة صفاتهم والتحذير منهم:

١- **الظَّانُّون:** يعني الذين يتكلمون بالظن القائم على الشك والتهمة، قال صاحب "البصائر": (الظن الذي بمعنى الشكّ والتُهَمَة على وجوه مختلفة [في القرآن، منها]: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح:١٢]، يعنى: المنافقين في حقّ المؤمنين. والظنّ في كثير من الأُمور مذموم، ولهذا قال تعالى:

= (٢٧٨/١) برقم: (١٩٤)، وابن وضاح في "البدع" (٢/ ١٥٨ رقم ٢٣٢)، والطبراني في "الكبير" (١٠٥/٩ رقم ٨٥٥١)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (١٠٤٣/٢ رقم ٢٠٠٧)، والبيهقي في "المدخل إلى السنن" (٦١٦/٢ رقم ١٣٣٧)، وفي إسناده مجاد بن سعيد، وفِي حَدِيْثِهِ لِيْنٌ، كما قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢٨٥/٦)، وقال الحافظ في سندِ حديثٍ مجالد أحدُ رواته: "رواه أحمد بإسناد لا بأس به"، كما في "بلوغ المرام" (ص: ١٣١ رقم ٤٥١)، وقال في سندٍ مجالدٌ أحدُ رواته: "إسناد حسن" كما في "المطالب العالية" (٥٧٧/٩ رقم ٢٠٩٣).

(١) أي: يُمْحَى. (انظر: تاج العروس ٦٤/١٦).

(٢) ذكره ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦٠٣/١ رقم ١٠٣٩) معلَّقًا بدون إسناد.

﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ﴾ **[يونس: ٣٦]**(١))(٢).

٢- **الصَّعَافِقَة: كما سماهم الإمام الشَّعْبِي(٣): "ما جاءَك عن أصحاب محمد -ﷺ- فخُذه، ودعْ ما يقول هؤلاء الصَّعافِقة"(٤)، أرادَ أنَّ هؤلاء لا عِلْم عندهم، فهم بمنْزلةِ التّجار الذين ليس لهم رأسُ مالٍ(٥)، يقال لأحدهم: "صَعْفَق".**

٣- **الْمَفَالِيق: وهم الذين يُفْلِقون، أي: يجيئون بالفِلْق، وهو العَجَب والداهية من جواباتهم فيما لا يعلمون(٦)، وقد وسُئِلَ الإمام الشَّعْبِيُّ عن مَسْأَلَةٍ، فقال: "ما يَقُولُ فيها هؤلاءِ الْمَفَالِيقُ؟"، وهم الذين لا مَالَ لهم كالْمَفَالِيس، الواحد مِفْلَقٌ، شَبَّهَ مَنْ لا عِلْم له بهم(٧).**

---

(١) قوله تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا ۚ﴾ **[يونس: ٣٦]**: أي لا يتبع أكثرهم إلا نوعا من الظن الواهي الذي لا يستند إلى دليل أو برهان. والمراد بالظن هنا: ما يخالف العلم واليقين، والمراد بالحق: العلم والاعتقاد الصحيح المطابق للواقع. أي: إن الظن الفاسد المبني على الأوهام لا يغني صاحبه شيئًا من الإغناء عن الحق الثابت الذي لا ريب في ثبوته وصحته. (انظر: التفسير الوسيط لطنطاوي: ٦٩/٧).

(٢) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٥٤٧/٣).

(٣) عَامِرُ بنُ شَرَاحِيْلَ، الإِمَامُ، عَلاَّمَةُ العَصْرِ، أَبُو عَمْرٍو الهَمْدَانِيُّ، ثُمَّ الشَّعْبِيُّ، ت: بعد ١٠٠هـ. (سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤).

(٤) أخرجه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" ط دار صادر (٢٥١/٦) بسندٍ صحيح.

(٥) العين للخليل بن أحمد (٢٨٩/٢)، "النهاية" لابن الأثير (٥٧/٣).

(٦) الفائق في غريب الحديث و الأثر (٣٠١/٢).

(٧) غريب الحديث لابن الجوزي (٢٠٧/٢).

٤- الأَصاغِر: الجهلة الذين يتكلمون بغير فقه في الكتاب والسُّنة، فيَضِلُّون ويُضِلُّون، قال عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-: "لا يزال الناس بخير ما أتاهم العِلْمُ من أصحاب محمد -ﷺ- ومن أكابرهم، فإذا جاء العلمُ من قِبَلِ أَصَاغِرِهِمْ هَلَكُوا"(١)، قال ابن قتيبة في شرح هذا الأثر: "يريد: لا يزال الناس بخير ما كان علماؤهم المشايخ، ولم يكن علماؤهم الأَحْداث، لأن الشيخ قد زالت عنه مُتْعَةُ الشباب، وحِدَّتُه، وعجلتُه، وسفهه، واستصحب التجربة والخبرة، فلا يدخل عليه في علمه الشبهة، ولا يغلب عليه الهوى، ولا يميل به الطمع، ولا يستزلُه الشيطان استزلالَ الحدَث، ومع السنِّ الوقارُ والجلالة والهَيْبَة، والحدَثُ قد تَدخل عليه هذه الأمورُ التي أُمِنَتْ على الشيخ، فإذا دخلتْ عليه وأَفْتَى؛ هَلَكَ وأَهْلَك"(٢).

---

(١) أثر صحيح: أخرجه: عبدالله بن المبارك في "الزهد" (رقم: ٨١٥)، وعبد الرزاق في "مصنفه" (٢٤٩/١١، ٢٠٤٤٦/٢٥٧، ٢٠٤٨٣)، والخطيب البغدادي في "الفقيه والمتفقه" (٧٧٦/١٥٥/٢ - ط ابن الجوزي)، وفي "تصيحة أهل الحديث" (رقم: ٦)، والهروي في "ذم الكلام" (١٤١٢/٧٧/٥)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٦١٦/١، ٦١٧/١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٦٠)، والطبراني في "المعجم الكبير" (٩/رقم: ٨٥٨٩، ٨٥٩٠)، وفي "المعجم الأوسط" (٧٥٩٠/٣١١/٧ - الحرمين)، وابن عدي في مقدمة كتابه "الكامل" (١٦٤/١ - الفكر)، أو (٢٦٠/١، ٢٦١)، وابن الأعرابي في "معجمه" (رقم: ٩٢٦)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١/ ٩٤ رقم ١٠١)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤٩/٨).

(٢) أخرجه عنه الخطيب البغدادي في "تصيحة أهل الحديث" (ص: ٣٠ رقم: ٧) بإسناد حسن.

٥- الرِجْرِجَةُ: وَهُم نَّاسُ لاَ يَعْرِفُونَ حَقًّا وَلاَ يُنْكِرُونَ مُنْكَرًا، والرِّجْرِجَةُ - بكسر الرَّاءين - بَقِية الْمَاء الكَدِرة في الحَوض الْمُخْتَلِطةُ بالطِّين فلا يُنتَفع بها. والرِّجْرِجةُ: رُذَالةَ الناس ورَعَاعَهم الذين لا عُقُولَ لهم[١]، عَنْ أَبِي مَيْسَرَةَ[٢]، قَالَ: «تَبْقَى رَجْرَجَةٌ مِنَ النَّاسِ، لَا يَعْرِفُونَ حَقًّا، وَلَا يُنْكِرُونَ مُنْكَرًا»[٣].

٦- الضَّفْطَى[٤]: أَيْ ضُعَفَاءُ الآرَاءِ وَالْعُقُولِ. قَالَ عُمَرُ -ﷺ-: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الضَّفَاطَةِ»[٥].

---

(١) انظر: شرح السنة للبغوي (٩٣/١٥)، غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٣٨١)، تاج العروس (٥٩٢/٥ - ٥٩٣).

(٢) عمرو بْنُ شُرَحْبِيلَ، أَبُو مَيْسَرَةَ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، كَانَ سَيِّدًا صَالِحًا عَابِدًا، من كبار التابعين، ت: ٦٣هـ. (انظر: تاريخ الإسلام ٦٩٠/٢، تقريب التهذيب ص: ٤٢٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (٥٠٥/٧ رقم ٣٧٥٨٧)، وابن أبي الدنيا في "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" (ص٧٧ رقم ٣٤)، بإسناد حسن؛ فإن في إسناده: عَبد الله بن سلمة أبو العالية، وهو كما قال ابن عدي في "الكامل" (١٦٩/٤): "أرجو أنه لا بأس به".

(٤) النهاية لابن الأثير (٩٥/٣)، هكذا في جميع مصادر اللغة وغريب الحديث التي وقفت عليها بالضاد المعجمة، بينما وجدتها في المطبوع من "مصنف ابن أبي شيبة" بالصاد المهملة.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" في كتاب: الفتن، من كره الخروج في الفتنة وتعوذ منها (٧/ ٤٥٩، رقم ٣٧٢٠٧)، وإسناده صحيح لولا ما يُخشى من الانقطاع بين أبي الضحى وعمر -ﷺ-، فإنه لا يحتمل السماع منه؛ فقد توفي سنة ١٠٠هـ، وروايته عن علي -ﷺ- مرسلة كما في "جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للعلائي، (ص: ٧٩) عالم الكتب.

وكلُّ واحد مِنْ هؤلاء -السابق ذِكْرُهم- فَرِحٌ بما لديه مِنْ الآراء السقيمة والجهل الفاضح، مستمسكٌ به، يَحتقر مِن أَجْلِه كلَّ عالِمٍ متخصص، ويعتدي على عرضه وحرمته، وقد صدق فيهم ما تَخَوَّفَهُ الفاروق عمر الملْهَم بالحق: «إِنَّ أَخْوَف مَا أَتَخوَّفُ عَلَيْكُمْ شُحٌّ مُطَاعٌ، وَهَوًى مُتَّبَعٌ، وَإِعْجَابُ الْمَرْءِ بِرَأْيِهِ، وَهِيَ أَشَدُّهُنَّ»[1]، وما أصدق ما قال عبدالله ابن مسعود -رضي الله عنه-: «إِنَّكُمْ لَنْ تَزَالُوا بِخَيْرٍ مَا دَامَ الْعِلْمُ فِي كِبَارِكُمْ، فَإِذَا كَانَ الْعِلْمُ فِي صِغَارِكُمْ: سَفَّهَ الصَّغِيرُ الْكَبِيرَ»[2]، وصدق الإمام الشَّعْبِيُّ حين قَالَ: «لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَصِيرَ الْعِلْمُ جَهْلاً، وَالْجَهْلُ عِلْمًا»[3]، وهذا كله ناشئ عن انقلاب الحقائق في آخر الزمان وانعكاس الأمور.

والخطر الأعظم يكمن في أن هؤلاء الأصاغر من الممكن أن يكونوا "بذور الخوارج" في العصر الحديث؛ حيث يترصدون لكلِّ داعٍ إلى الله، يُسَفِّهون قولَه، ويُحَقِّرون عملَه، ويستبيحون عِرْضَه، تحت دعوى الغيرة

---

(١) أخرجه ابن أبى شيبة في كتاب الفتن - باب ما ذكر في فتنة الدجال (٥٠٣/٧، رقم ٣٧٥٧٢)، وفي إسناده موسى بن عبيدة الربذي، وهو ضعيف كما قال الحافظ في "التقريب" (ص: ٥٥٢).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٦١٧ رقم ١٠٥٩) بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (١٧٦/١٥ رقم٣٨٧٤٣)، وفي إسناده مجاد ابن سعيد، وفِي حَدِيْثِهِ لِيْنٌ، كما قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢٨٥/٦)، وقال الحافظ في سندِ حديثٍ مجالد أحدُ رواته: "رواه أحمد بإسناد لا بأس به"، كما في "بلوغ المرام" (ص: ١٣١ رقم ٤٥١)، وقال في سندٍ مجالدٌ أحدُ رواته: "إسناد حسن" كما في "المطالب العالية" (٥٧٧/٩ رقم ٢٠٩٣).

على الدين، وسِيمَا هؤلاء البذور الخارجية تظهر في: أنهم حُدَثاء الأسنان، صغار العقول، رؤوس في الجهل، يَرَوْنَ الدِّينَ ما يعتقدونه، والحقَّ ما يقولونه، وأنَّ غيرَهم مُضيِّعٌ للدين، أو مرتَّدٌ عنه، وهؤلاء الأصاغر مِن شرِّ خَلْق الله لسانًا وقولًا وسلوكًا، لا يَسلَم مِن حِقْدهم وأذاهم عالِمٌ ولا داعيةٌ سوى مَن نَصَّبُوهم مِن جهلائهم عالمًا أو إمامًا لهم في الضلالة، ويَرَوْنَ الدِّينَ والفكر مِن أضيق زاوية، ويكرهون التيسير والسَّعة والمرونة والبساطة في تعليم الدِّين والفكر، ويهدمون كل بناءٍ حسدًا من عند أنفسهم من بعد ما تَبيَّن لهم الحق، وهم له كارهون، وعن طريقه منحرفون، ويُطفئون كلَّ شعلة تضيئ الطريق للناس، وهُم لم يُوقدوا شمعةً أصلًا، ولا يَرَوْن في الناس إلا الأخطاء والخطايا، فيقومون بتضخيمها والتشهير بأصحابها، ويدفنون مزايا الناس ومحاسنَهم، بل يَقلِبُونها مساوئَ ومعايبَ، ليَصْرِفُوا الناسَ عنهم.

والحقيقة التي لا تخطئ أيَّ ناظرٍ في أحوال هؤلاء تنطق بأنهم: بَذْرَة الخوارج، وهم مؤهلون بجدارة ليكونوا خوراج العصر الحديث، فإذا كان الخوارج قديمًا وحديثًا يستَحِلُّون سفْكَ دماء مخالفيهم، فإن أولئك الأغمار الجُهال امتداد حقيقيٌّ لهم؛ إذْ يمارسون أبشع أنواع الاغتيال الفكري والأدبي والاجتماعي لكلِّ مَن لا يُعجبهم رأيُه، أو لا يَرْضَوْن عن عَمَلِه حسب رُؤيتهم القاصرة، ونظْرَتِهم المحدودة، وآفاقِهم الضيقة، وعقولهم الصغيرة! إنَّ طغيان العاطفة الدينية مع ضَعْفِ الخبرة بالأحكام الشرعية التي تسيطر على عدد غير قليل من الناس خاصةً الشباب، توجب عليهم بشِدةٍ أن يَلزموا غَرْزَ العلماء الأكابر الثقات ذوي الخبرة والدراية والكفاءة – لا الأصاغر

حُدثاء الأسنان – حينئذ يمكنهم أن يُلجموا عواطفهم بأزِمَّةِ العلم الشرعية، فيَسلكوا الطريق المستقيم، إذِ الأصلُ ألا يأخذ المسلم دينَه، ولا يتلقى العلم إلا على أيدي العلماء الثقات الراسخين، وأن يجتنب أهل الانحراف والبدع؛ مخافةَ أن يفسدوا عليه دينَه ويفتنوه ويُضلوه.

القاعدة السادسة: عدم الاغترار بمن لم يكن من أهل التخصص فيما يَكْتُب فيه أو يَنشر عنه، وإنْ عُرْف بالصلاح والعبادة.

من الملاحظ أن كثيرًا من العوام المتدينين على مواقع التواصل الاجتماعي يقومون بنشر كل ما يَروْنَه مساعِدًا على تحبيب الناس في الدِّين والعملِ الصالح، وينقلون في ذلك المنشوراتٍ ومقاطعِ الفيديو، ويذيعونها بين الناس، دونَ تحرٍّ ولا تَثَبُّت، مع أنَّ ما ينشرونه غالبًا ما يكون متعلقًا بتفسيرِ آيةٍ أو بيانِ حديثٍ، ولا يلتفتون إلى صحة تلك المنشورات مِن عدمها، مع أنها لا تخلو غالبًا من الخرافات المكذوبة أو النظريات غير الثابتة ولا الصحيحة، ولا يدرون أنهم يفتحون الباب ويهيئون الأسباب بفعلهم هذا أمام أعداء الدين للطعن في القرآن الكريم والسُّنة النبوية والاستهزاء بهما!

والحقيقة أن الْمُحَدِّثين لَم يُغْفِلوا جانبَ العبادة وسلامةِ الدينِ، بل ظهر منهم ما يدل على عظيمِ اهتمامِهم بهذا الجانب في حُكمهم على الراوي جرحًا وتعديلًا، ومن ذلك: قول إبراهيم النَّخَعِي[1]: «كَانُوا إِذَا أَتَوْا الرَّجُلَ يَأْخُذُونَ عَنْهُ الْعِلْمَ، نَظَرُوا إِلَى صَلَاتِهِ، وَإِلَى سَمْتِهِ، وَإِلَى هَيْئَتِهِ، ثُمَّ

(١) الإِمَامُ، الحَافِظُ، فَقِيْهُ العِرَاق، أَبُو عِمْرَانَ إِبْرَاهِيْمُ بنُ يَزِيْدَ النَّخَعِيُّ، ثُمَّ الكُوْفِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، (ت: ١٩٦هـ). (انظر: سير أعلام النبلاء: ٤/٥٢٠).

يَأْخُذُونَ عَنْهُ»[1]، ومن المعلوم في "مصطلح الحديث" أن هذا القَدْر من الوصف لا يقتضي أن يكون الموصوفُ ثقةً ضابطًا، إذْ لا تلازم بين كونِ الرجل صالحًا عابدًا زاهدًا، وبين كونه ثقةً ضابطًا، فكَمْ في الصالحين مِن ضعفاءَ ومتْرُوكين، قال الإمام الناقد أبو الحسن القطان: "وَلَيْسَ كلُّ صَالحٍ ثِقَةً فِي الحَدِيث، بل قد قيل: لَمْ نَرَ الصَّالحين فِي شَيْء أَكْذَبَ مِنْهُم فِي الحَدِيث؛ وَذَلِكَ -وَالله أعلم- لِسَلَامَةِ صُدُورهمْ، وَتَحْسِينِهِمْ الظَّنَّ بِمَن يُحَدِّثُهُمْ، ولِتَشَاغُلِهِم بِمَا هُم بِسَبِيلِه عَن حفْظِ الحَدِيثِ وَضَبطِه، وَفَهْمِ مَعَانِيه، وَمَن لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُه لَا يَصحُّ حَدِيثُه"[2]، ومما يؤكد عدمَ تسَاهُل الْمُحَدِّثين في شروط مَن تُقبل روايتُه ومَن تُرد، اتفاقُهم على أن العدالة وحْدَها غيرُ كافية في قبول روايةِ الراوي، بل لا بد معها من الضبط، يَدُل على ذلك ما ورد عن أَبِي الزِّنَاد[3] قال: "أدركتُ بالمدينة مِائَةً كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ، مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الحَدِيثُ، يُقَالُ: لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ"[4]، وعَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ قَالَ: «إِنَّ مِنْ إِخْوَانِنَا مَنْ نَرْجُو بَرَكَةَ دُعَائِهِ، وَلَوْ شَهِدَ عِنْدَنَا بِشَهَادَتِهِ مَا قَبِلْنَاهَا»[5].

---

(١) أخرجه الدارمي في "مسنده" في المقدمة، باب فِي الحديث عن الثقات، (٣٩٨/١) برقم: (٤٣٥)، واللفظ له بسندٍ صحيح، والخطيب في "الجامع لأخلاق الراوي" (١٢٨/١ رقم ١٣٣)، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢٢٥/٤) بنحوه.

(٢) انظر: "بيان الوهم والإيهام" لابن القطان (٦٧٢/٤) دار طيبة – الرياض.

(٣) الإِمَامُ، الفَقِيْهُ، الحَافِظُ، الْمُفْتِي، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ القُرَشِيُّ، الْمَدَنِيُّ، وَيُلَقَّبُ: بِأَبِي الزِّنَادِ، (ت: ١٣٠هـ). (انظر: سير أعلام النبلاء: ٤٤٥/٥).

(٤) أخرجه مسلم في "صحيحه" في المقدمة – بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ (١٥/١ بدون ترقيم).

(٥) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص: ١٥٨)، بإسناد فيه رواه لم أعرفه، وهو تلميذ ربيعة.

ومما سبق يتضح لنا جليًّا:

١- مدى عناية العلماء النُّقاد بالتحذير من الرواة الضعفاء الموصوفين بالصلاح والزهد؛ لأن اشتغالهم بالعبادة يجذب إليهم العامة، ويجعلهم يحسنون الظن بهم فيغترون بمروياتهم. قال القرطبيّ -رحمه الله- عن رواية العُبَّاد: إنهم وإن كانوا موثوقًا بهم في دينهم، وأمانتهم، غير أنهم لم يكونوا حُفّاظًا للحديث، ولا مُتقنين لروايته، ولا مُحترزين فيه، فلم تكن لهم أهليّة الأخذ عنهم، وإن كانوا قد تعاطوا الحديث والرواية[١].

٢- أنه كما يُشترط لقبول الرواية كون الراوي عدلًا، يشترط أيضًا كونه ضابطًا، فلا تكفي عدالته، واستقامته، وأمانته لقبول ما يروي، بل لا بُدّ من كونه ضابطًا لما روى، إما ضبط صدرٍ، إن كان يروي من حفظه، أو ضبط كتاب[٢].

(١) انظر: "المفهم" للقرطبي (١/١٢٨).

(٢) انظر: "قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج" (٢/٧٤).

الخاتمة

يمكن تلخيص نتائج هذا البحث في النقاط التالية:

- أن الناظر في قواعد المحدثين يقف مندهشاً أمام ما فيها من ضبط وإحكام وعبقرية في بيان أحوال الرواة، وأن هذه القواعد تمثل أبرز مثال للنقد العلمي النزيه في تاريخ الفكر الإسلامي والإنساني.
- في علم الرجال إبراز لمنهج المحدثين، وبيان أنهم لا يخبطون في دين الله خبط عشواء بل كانوا يحكمون الخطة ويحددون المنهج، ثم يخطون إلى أهدافهم بخطى ثابتة وعقل واع، فإذا بهم يدركون الغاية من وجهها الصحيح.
- من أبرز الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي: نقْلُ المعلومات الدينية والسياسية وغيرها، وبَثُّ المنشورات والأخبار الشخصية والأسرار الوطنية، والإرجافُ بالإشاعات في صورٍ مرعبة ومُهلكة، كلُّ ذلك دونَ تَحَرٍّ ولا تَثَبُّتٍ ولا سؤالٍ عن الناقل للمعلومة وناشرِ الأخبار والمرسِل لها، ومدى أهليتِه والثقةِ فيه ومصداقيتِه ودِقَّتِه وأمانتِه في النقل والنشر، ومعرفةِ صِلَتِه بالمادة المنشورة أو المنقولة وتَخَصُّصِه فيها.
- مِن أَوْجَبِ الواجبات: معرفةُ أحوال الذين يتابِع الناسُ منشوراتهم وما يَبُثونه من أخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ لحِفْظِ فِكْرِ الأمة وثقافتها من الانحراف، وصيانةِ دينِها من التبديل، وحمايةِ هُوِيَّتِها من المسخ.
- تَساهُلُ الكثيرين في نشر المقالات والمقاطع المصوَّرة لكل أحدٍ دون تحَرٍّ ولا بحثٍ عن أهليته للنقل عنه، من أعظم الأسباب في اجتراء كلِّ جاهلٍ على العلم والأوطان والأعراض.
- من الرزايا التي ابتليت بها المجتمعات: أنْه قد غَرَّتْ كثرةُ المتابعين

والمعجبين كثيرًا من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؛ فتوهموا أنفسَهم علماءَ، وظنوا أنهم من السادة الفُهَماء، حتى: تَصَدَّرُوا فِي الْمَجَالِسِ قَبْلَ الْحِينِ الَّذِي يَسْتَحِقُّونَهُ، وَأَخَذُوا أَنْفُسَهُمْ بِالطَّعْنِ عَلَى الْعِلْمِ الَّذِي لَا يُحْسِنُونَهُ.

- مما يؤكد على أهمية توظيف قواعد الْمُحَدِّثين في ضبط عملية تداول المنشورات ونقل الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي: شيوعُ الكذب وسرعةُ انتشاره في الآفاق بواسطتها.
- تتبعتُ حساباتِ ومواقعَ بعضِ المتصدرين على وسائل التواصل الاجتماعي، ورصدتُّ أبرز خصائصهم وصفاتهم السيئة، فكان منها: التعالُم، ضيق الأفق، تحقير جهود الآخرين، الطعن في النيات والأعراض، ممارسة الإرهاب الفكري، ضحالة الحصيلة والخبرة العلمية، التَّأَبِّي على الاعتذار إذا ثبتت أخطاؤهم، التهويل والتهوين.
- لا تقوم للأمة نهضة، ولا ترتفع لها راية، إلا إذا سَدَّتْ منفذ تضليل الشعوب بالأخبار الزائفة، والإشاعات المغرضة، والعلوم المحرَّفة، التي يقوم على نشرها قومٌ لا خلاق لهم من خلال وسائل التواصل.
- الخطر الأعظم يكمن في أن هؤلاء الأصاغر المتسلطين في وسائل التواصل من الممكن أن يكونوا "بذور الخوارج" في العصر الحديث، إذْ يمارسون أبشع أنواع الاغتيال الفكري والأدبي والاجتماعي لكلِّ مَن لا يُعجبهم رأيُه.
- وَضَعَ البحثُ عددًا من القواعد الحاكمة والضابطة للتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، وكان منها:

١. ليس انتشارُ الخبرِ وتَوَاتُرِه عَبْرَ وسائلِ التواصلِ دليلًا على صحتِه في زماننا هذا حتى يَسْلَم مِن الشبهات والتواطؤ على نَشرِه لأغراضٍ

مُعَيَّنة؛ فالخبر المتواتر في زماننا تحيط به عدةُ شبهاتٍ تَستدعي الحيطةِ التامَّةَ عند تَلَقِّيهِ، والحذرَ البالغَ عند نشْرِه.

٢. لَا يَثْبُتُ الْخَبَرُ عَنِ قائلِه حَتَّى ينقلَه ثِقَةٌ عَنْ ثِقَةٍ، حَتَّى يَتَنَاهَى الْخَبَرُ إِلَى بِهَذِهِ الصِّفَةِ قائلِه، ولَا يَكُونُ فِيهِمْ رَجُلٌ مَجْهُولٌ، ولَا رَجُلٌ مَجْرُوحٌ، فَإِذَا ثَبَتَ الْخَبَرُ عَنِ قائلِه بِهَذِهِ الصِّفَةِ فإنه يكون محل القَبُول وَالْعَمَل بِهِ.

٣. وُجُوبِ الْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ لِلْكَشْفِ عَنِ الْأُمُورِ وَالْأَحْوَالِ، وتَرْكُ الاستماعِ إلى الأخبار التي تُنقل عن الأمور التي تتعلق بأمور الدولة والعلوم المختلفة وخصوصيات الناس، وعدم قبولها، وتركُ التحديثِ بها؛ عند عدمِ ثقتِنا بالناقلين، وخوفِنا منهم الزيادةَ والنقصَ فيما يقولونه أو ينقلونه.

٤. النَّاسُ لَيْسُوا مَحْمُولِينَ عَلَى الْعَدَالَةِ حَتَّى تَثْبُتَ لَهُمْ، وَذَلِكَ مَعْنًى زَائِدٌ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وبناء على ذلك نستطيع أن نقول – من باب الاحتياط – وهو ما تؤيده الآثار السابقة ويشهد له الواقع: إن الأصل في مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي "الكذب والغش والخداع" حتى يثبت العكس، وهذا مبدأٌ معمول به عند نُقَّاد الرُّواة في علم الحديث وغيرهم.

٥. وُجُوبِ التَعْرِيفِ بأحوال المشهورين وغيرهم من المتصدرين لبث منشوراتهم في وسائل التواصل حتى تظهر أهليتهم من عدمها لمتابعيهم.

٦. يجب التعريفُ بمن يبثون منشوراتهم في وسائل التواصل الاجتماعي، وبيانُ أحوالهم من حيث أهليتهم لما ينشرونه من عدمها؛ وذلك ليتميز غير المتخصصين فيُجتَنَبَ النقل عَنْهُمْ، وَيُعْدَلَ عَنِ تداول منشوراتهم، خاصة مَن يتكلمون في أمور الدين والشريعة، فإنهم أَوْلَى وأحقُّ بإظهار أحوالهم.

٧. اختيار متابعة الأمناء والمتخصصين في مجالاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، والنقل عنهم كلٌّ حسب تخصصه، والابتعاد عن متابعة المغمورين والمجهولين حتى لو كان أمرهم رائجًا عند عوام هذه المواقع، وقد تتبع البحثُ بعضَ أصناف المتصدرين غير المتأهلين للكلام في أمور الدين وأمور الدنيا في وسائل التواصل، فكان منهم: الظَّانُّون، الصَّعَافِقَة، الْمَفَالِيق، الأَصاغِر، الرِجْرِجَةٌ، الضَّفْطَى.

٨. عدم الاغترار بمن لم يكن من أهل التخصص فيما يكتب فيه أو يَنشر عنه، وإنْ عُرْف بالصلاح والعبادة.

٩. طغيان العاطفة الدينية مع ضَعْفِ الخبرة بالأحكام الشرعية التي تسيطر على عدد غير قليل من الناس خاصةً الشباب، توجب عليهم بشِدةٍ أن يَلزموا غَرْزَ العلماء الأكابر الثقات ذوي الخبرة والدراية والكفاءة.

١٠. وجوب التشدد في نقل المنشورات والأخبار المتعلقة بالأمور المهمة والقضايا العظمى بالنسبة للأفراد والأوطان، وتحري الدقة فيها والتفتيش عن مصداقيتها، والتوثق من ثبوتها وصحتها من أهل الاختصاص والجهات المعنية، وأنه لا يجوز حمل هذه المنشورات والأخبار إلا عن أصحابها مباشرة، أو المسؤولين عن الجهات الوطنية المعنية بها، وأما ما سوى ذلك من الطرائف والأخبار المرققة للقلوب الْمُرَوِّحة عن النفوس، فإنه يُتسامح في نشرها، ويُتساهل في نقلها شريطة أن تكون مقبولة لدى العقل السليم، وموافقة للفطرة السوية، وعند الحاجة إليها دون إغراق أو إكثار في نشرها.

ويطيب لي أن أقدم بعض التوصيات المقترحة لضبط التعامل مع وسائل التواصل:

- **العمل على الاستفادة من جهود الْمُحَدِّثين في طرق التحري في نقل الأخبار الصحيحة، ونقد الأخبار الكاذبة، على ضوء ما حَوَتْه الكتب التي صَنَّفوها في هذا الباب مثل كتب علوم الحديث وكتب الجرح والتعديل، وما سطروه فيها.**
- **نشر هذه البحوث التأصيلية المرتبطة بالواقع المعاصر بأساليب مناسبة لجمهور الناس، حتى يرتفع مستوى التفكير، وتزداد درجة الحذر والاستيثاق من كل معلومة تُعرض عليهم عبر وسائب التواصل الاجتماعي.**
- **دعوة ذوي التخصصات العلمية المختلفة الشرعية وغيرها إلى توظيف قواعد علومهم في خدمة الواقع وربطها به بأساليب ميسرة؛ لِيَعُمَّ نفْعُها وتَعْظُمَ الاستفادةُ منها لِعموم الناس.**
- **تدعيم جهود الباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حول ما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي؛ لأنها صارت أسرع المنافذ وأقواها في تشكيل الأفكار وصناعة الثقافات، مما يُسهم في تحسين واقع التعامل معها.**
- **مطالبة وسائل الإعلام المختلفة بدورٍ أكثر تأثيراً في تعريف الناس بقواعد التعامل مع وسائل التواصل، ومدى حاجة المجتمع إلى الأخذ بها، وتبصيرهم بأهميتها ودورها في ضبط التواصل عبر هذه الوسائل.**
- **أن تَضُمَّ البرامجُ الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة بعض المقررات الدراسية التي تركز على قواعد التعامل مع وسائل التواصل**

الاجتماعي، وأهميتها ودورها المهم في ضبط التعامل معها؛ ويقترن ذلك ببعض البرامج التطبيقية؛ مما يثبت هذه القيم والقواعد في نفوس الشباب مثل: إنشاء صفحات خاصة بنشر هذه الضوابط بصور متنوعة، كالمقالات، والعروض التقديمية، والبطاقات المصورة، والفيديوهات القصيرة.

وبعد: فقد انتهي ما يسَّر الله لنا جمعه وترتيبه، فنسأل الله –تعالى– أن يكون القبولُ نصيبَه، وأن يرزقنا يوم القيامة بِرَّه وذُخره، إنه خيرُ مسؤول، وأكرمُ مأمول. وصلَّى الله وسلَّم وبارَكَ على نبيِّنا محمدٍ، وآلِ بيتِه الطاهرين، وأصحابِه الغُرّ الْمَيَامين. وآخرُ دعْوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

أهم المصادر والمراجع

- **الإبانة الكبرى:** أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (ت: ٣٨٧هـ)، تحقيق: د/ يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ٢، ١٤١٨هـ.
- **أدب الاملاء والاستملاء:** عبد الكريم بن محمد أبو سعد السمعاني، (ت: ٥٦٢هـ)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- **الأم:** أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د.ط)، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** أبو بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ)، تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ط: ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- **البحر المحيط في أصول الفقه:** بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط: ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- **بدائع الفوائد:** محمد بن أبي بكر شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: ٢، ٢٠٠٦م.
- **البدع والنهي عنها:** أبو عبد الله محمد بن وضاح القرطبي (ت: ٢٨٦هـ)، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر، مكتبة العلم، جدة – السعودية، ط: ١، ١٤١٦هـ.
- **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز:** مجد الدين أبو طاهر محمد ابن يعقوب الفيروزآبادى (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي،

القاهرة ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهري، دار الفلق، الرياض، ط: ٧، ١٤٢٤هـ.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: علي بن محمد، أبو الحسن ابن القطان (ت: ٦٢٨هـ)، المحقق: د/ الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط: ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي ومجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط، د.ت).
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور/ بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ٢٠٠٣م.
- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: الدكتور/ بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- تحرير علوم الحديث: د/ عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د/ مازن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط: ١، ١٤٣١هـ.
- تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة: صالح بن عبد العزيز النجدي (ت:

١٤١٠هـ)، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

- التفسير الوسيط للقرآن الكريم، المؤلف: أ.د/ محمد سيد طنطاوي (شيخ الأزهر)، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، ط: ١، يناير ١٩٩٧م حتى مارس ١٩٩٨م.
- تقريب التهذيب: أبو أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط: ١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
- التوقيف على مهمات التعاريف: لزين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، عالم الكتب، القاهرة، ط: ١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- الجامع الصحيح = صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت: ٢٥٦هـ)، تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليمامة، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- الجامع الصحيح = صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، (ت: ٢٦١هـ). تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- الجامع الكبير = سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت: ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

- **الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي**: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: ٢، ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: د/ محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠هـ)، السعادة، بجوار محافظة مصر ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- **ذم الكلام وأهله**: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (ت: ٤٨١هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- **الزهد والرقائق**: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك المرْوزي (ت: ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- **سنن ابن ماجة**: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه (ت: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر – بيروت.
- **سنن أبي داود**: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، تعليق: كمال يوسف الحوت، دار الفكر، بيروت.

- **السنن الكبرى**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ٣، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: د/ رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط: ١، ١٤١٦هـ.
- **سير أعلام النبلاء**: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت: ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط: ٨، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.
- **شرح السنة**: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- **شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: ٢، ١٣٩٢هـ.
- **صحيح ابن حبان «الإحسان»**: أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـ). بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤١٤هـ.
- **طبقات الحنابلة**: أبو الحسين بن أبي يعلى، (ت: ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد

حامد الفقي، دار المعرفة – بيروت، (د.ط، د.ت).

- الطبقات الكبرى: للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، المعروف بابن سعد (ت: ٢٣٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٩٦٨م.
- العلل الصغير (مطبوع بآخر المجلد الخامس من جامع الترمذي): أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت: ٢٧٩هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- غريب الحديث: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور/ عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط: ٢، ١٩٧١م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت ١٣٧٩هـ.
- الفقيه والمتفقه: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: ٢، ١٤٢١هـ.
- قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج: محمد بن علي بن آدم الإتيوبي، دار ابن الجوزي، ط: ١، ١٤٢٤هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض،

شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

- **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، (ت: ٣٦٥هـ)، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
- **كتاب العين**: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ط، د.ت).
- **الكفاية في علم الرواية**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد ابن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (د.ط، د.ت).
- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم البُستي (ت: ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط: ١، ١٣٩٦هـ.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.
- **مجموع الفتاوى**: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: د/ محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط: ٣، ١٤٠٤هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
- **مختار الصحاح**: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ط: ٥، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- **المدخل إلى علم السنن**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط: ١، ١٤٣٧هـ ٢٠١٧م.
- **المدلسين**: أحمد بن عبد الرحيم أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، تحقيق: د/ رفعت فوزي عبد المطلب، د/ نافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط: ١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- **المستدرك على الصحيحين**: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ ١٩٩٠م.
- **مسند أبي يعلى**: أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: ١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

- مسند إسحاق بن راهويه: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه (ت: ٢٣٨هـ)، تحقيق: د/ عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط: ١، ١٤١٢هـ ١٩٩١م.
- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي): أبو محمد عبد الله ابن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، ط: ١، ١٤١٢هـ ٢٠٠٠م.
- المسند: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط: ٢، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي، (ت: ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، (د.ط، د.ت).
- المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة، العَبْسِيُّ (ت: ٢٣٥هـ)، إشراف: مختار أحمد الندوي، الدار السلفية، بومباي، ط: ١، ١٤٠٩هـ، (د.ط، د.ت).
- المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٣هـ.
- المطَالبُ العَالِيَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثَّمَانِيَةِ، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، تنسيق: د/ سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثْري، دار العاصمة للنشر والتوزيع – دار الغيث للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

- **المعجم الأوسط**: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- **معجم التاريخ «التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)»**، إعداد: علي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري – تركيا، ط: ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- **المعجم الكبير**: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل ١٤٠٤هـ ١٩٨٣م.
- **معجم اللغة العربية المعاصرة**: تأليف: د/ أحمد مختار عبدالحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط: ١، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
- **معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»**: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط: ٣، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.
- **المعجم الوسيط**: مجمع اللغة العربية، تأليف: إبراهيم مصطفى وآخرين، مكتبة الشروق الدولية، ط: ٤، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
- **معجم مصطلحات العلوم الشرعية**: مجموعة من المؤلفين، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض ١٤٣٩هـ ٢٠١٧م.
- **المغرب في ترتيب المعرب**: لأبي الفتح، برهان الدين ناصر بن عبد السيد الْمُطَرِّزِيّ (ت: ٦١٠هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، سورية، ط: ١، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت: ٦٥٦هـ)، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو وآخرون، دار ابن كثير، بيروت، ودار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: أبو الفضل أحمد ابن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: د/ نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط: ٣، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- **نصيحة أهل الحديث**: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، المحقق: عبد الكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار، الزرقاء، ط: ١، ١٤٠٨هـ.
- **نهاية المراد من كلام خير العباد**: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي ابن سرور المقدسي، أبو محمد، تقي الدين (ت: ٦٠٠هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامي، ٢٠٠٤هـ.
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.